الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم التاريخ.

الاتحاد الأوروبي وقضية اليونان

(نموذج للوحدة أم للتفكك)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستير تخصص تاريخ العالم المعاصر

إعداد الطالب (ة) :

تالي سعيدة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د.جويبة عبد الكامل	أستاذ محاضر أ	مشرفا

السنة الجامعية 1436-1437 هـ / 2015-2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

اللهم إنا نشكرك على نعمتك ونحمدك عليها،اللهم إنا نشكرك على كل طريق صعب يسّرته لنا في انجاز هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر والامتنان

وعظيم التقدير إلى أستاذي المشرف الأستاذ

*الدكتور: **عبد الكامل جويبة***

وأقوم بشكر كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

الإهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن أعز شخص في الوجود أمي أطال الله في عمرها.

إلى نور دربي أبي الحبيب حفظه الله.

إلى الأعزاء: *زوجي الغالي "* ***فهد*** *".*

إلى الشمعة التي أنارت الحياة " ***إيناس****"*

*إلى الصغير "****إياد****"*

إلى إخوتي الأعزاء" رضوان، خالد، تقي الدين، مفيدة ، أسماء "

إلى كل الأهل والأقارب من قريب أو بعيد.

إلى من تقاسمت معه ثمرة هذا العمل الأخ الغالي عيسات جمال.

إلى رفيقات دربي: سارة، لطيفة، وسيلة، وداد، أمينة، أمال.

إلى صديقاتي وأحبتي: سميحة، شهرة، أحلام، عتاب، قمير، نجوى

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة أساتذتي الكرام.

إلى كل زملائي وزميلاتي في قسم التاريخ.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

مقدمة

مقدمة:

شهدت الساحة الدولية في الفترة الأخيرة الكثير من المتغيرات التي أثرت على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولعل من أبرز هذه المتغيرات ظهور اتحاد أوروبي يضم معظم الدول الأوروبية، فبعد أن كان أغلب التاريخ الأوروبي عبارة عن حروب وخلافات سياسية بين بعضهم البعض، ولا أدل على ذلك ما خلفته الحربين العالميتين الأولى والثانية التي دمرت كل أوروبا، جاء التفكير بإعادة بناء أوروبا، وهنا تشكل تكتل اقتصادي قوي توج في النهاية بعملة نقدية موحدة هي اليورو.

إلا أنه لم يكد ينتهي العقد الأول من عمر اليورو حتّى وجد نفسه في أزمة ديون تعتبر أول اختبار تاريخي له، مست الكثير من دول الاتحاد الأوروبي بصفة عامة، واليونان بصفة خاصة، ومشكلة اليونان هذه وبسبب السياسات النقدية الموحدة لدول منطقة اليورو شكلت مشكلة لكل أوروبا، فمشكلة في بلد واحد يمكنها أن تنعكس على إتحاد بأكمله.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أن تكتل مثل الاتحاد الأوروبي يستحق عناء الباحثين، كما أنّ القضية اليونانية تحتاج إلى الدراسة والنظر في عدة أمور منها، خاصة وأنها ليست فقط أزمة اقتصادية وإنما هي أزمة سياسية وأخلاقية ومعنوية تشغل حديث الوسط العالمي.

دواعي اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب:

- قلة الدراسات الأكاديمية التاريخية التي تناولته.
- كون القضية اليونانية داخل الاتحاد الأوروبي أصبحت اليوم حديث الوسط العالمي، وبالخصوص الوسط الأوروبي.
- محاولة تسليط الضوء على أهم فترة في تاريخ الاتحاد الأوروبي (قضية اليونان).

بالإضافة إلى الأسباب الموضوعية يمكن إدراج سبب ذاتي هو: الميول الشخصية لدراسة الموضوع، والاطلاع على حقيقة التكتل الأوروبي والأزمة التي يواجهها، والبحث في أبعادها وامتداداتها التاريخية بالدراسة والتوسع لمعالجة الموضوع.

إشكالية البحث:

يعد الاتحاد الأوروبي من أهم التكتلات الاقتصادية العالمية الدولية بفضل ما وصل إليه من تطورات في جوانب عدة ، أما الآن فيبدو أن الاتحاد الأوروبي يقف أمام امتحان عسير بسبب الأزمة اليونانية التي تتخذ أبعادا سياسية خطيرة، والتي تقف أمام احتمالين، إما الخروج من اليورو والذي يعني بداية انهيار الاتحاد الأوروبي، أو بقائها في منطقة اليورو مع تحمل العواقب، ومن هنا يمكننا طرح إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى ساهمت القضية اليونانية في تغيير الخريطة السياسية للاتحاد الأوروبي؟ وكيف كان دورها في الاتحاد الأوروبي بالتفكك أو الوحدة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل وتبسيط مواطن الغموض فيه تمّ تبسيطه لأسئلة فرعية نحاول الإجابة عليها من خلال متن هذا البحث وهي:

كيف تمت نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره؟

ما هي المبررات التي استغلتها اليونان من أجل الدخول في منطقة اليورو؟

وما هي أهم الجذور التاريخية والأسباب الرئيسية التي أدت باليونان إلى الوقوع في أزمة الديون السيادية؟

كيف كانت الحلول المناسبة لخروج اليونان من هذه الأزمة؟

حدود البحث:

سنتناول في هذه الرسالة الدراسة المكانية على الاتحاد الأوروبي عامة واليونان خاصة.

أمّا بالنسبة لزمان البحث، فهو يبدأ من الفترة الزمنية التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا، وإن كنا قد عدنا إلى ما قبل هذه الفترة فقط كان من أجل توضيح أمور لها تأثير في مسار الاتحاد الأوروبي ولا بد لنا من معرفتها تاريخيا.

المناهج المعتمدة:

بالنظر للموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج الوصفي: كان اعتمادنا على المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع الحقائق والمعلومات حول منطقة الاتحاد الأوروبي وأزمتها اليونانية، ووصفها للوصول إلى كل الحقائق ويستخدم بكثافة في كامل أجزاء البحث.

المنهج التاريخي: اعتمدنا على هذا المنهج لدراسة التطور التاريخي للوحدة الأوروبية أولا، وتاريخ انضمام اليونان للاتحاد الأوروبي وظهور أزمتها المالية ثانيا.

صعوبات البحث:

لا يمكن أن يخلو أي بحث علمي من الصعوبات، والعقبات التي تواجه أي باحث، إلاّ أنّ الصعوبات تختلف باختلاف طبيعة الموضوع، ومن الصعوبات التي واجهتني:

- احتواء هذا الموضوع على المصطلحات الاقتصادية، والسياسية أكثر من ما هو تاريخي.

- ندرة المراجع (الكتب) الحديثة المتعلقة بالموضوع في الفصل الثاني، خاصة في المكتبات الجامعية.

- صعوبة التنسيق بين المصادر والمراجع التي تحتوي على معلومات متشابهة ومتداخلة فيما بينها هذا ما يجعل صعوبة في ترتيب الأفكار.

نقد المصادر والمراجع:

اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من المراجع المتعددة والمتنوعة والتي تختلف بحسب صلتها بعناصر الموضوع وأهمها.

المراجع (الكتب) والتي اعتمدت فيها بشكل كبير على كتاب جون بيندر وسايمون أشروود: **الاتحاد الأوروبي، مقدمة قصيرة جدّاً**، بالإضافة لكتاب محمد حمزة حسين الدليمي: **الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي 1989-2000، دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية.**

كما كان للرسائل الجامعية والأطروحات حضور في هذا العمل وقد اعتمدنا على مجموعة منها، نادية بلورغي: **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية، دراسة حالة الجزائر**، عقيلة عباس: **الاتحاد الأوروبي الرهانات، الواقع والآفاق 1950-2007**.التي أفادتنا في العديد من جوانب الفصل الأول.

بالإضافة إلى حضور عدد من المجلات في بناء هذا العمل وأهمها مجلة محمد حبش: **الأزمة المالية اليونانية...إلى أين؟**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ومجلة نور الدين بوالكور: **أزمة الدين السيادي في اليونان، الأسباب والحلول**، مجلة الباحث. التي غطت معظم الفصل الثاني.

دون أن ننسى المقالات والتقارير والدراسات والتي اعتمدت بشكل كبير في الفصل الثاني وأهمها: عبد اللطيف درويش: **الأزمة المالية اليونانية..جذورها وتداعياتها**، بالإضافة إلى حسن نافعة: **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا.**

كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من الموسوعات أهمها: موسوعة مسعود الخوند: **الموسوعة التاريخية الجغرافية، ألمانيا-أوروبا**، ج3، وموسوعة فرنسوا جورج دريغوس، وآخرون: **تاريخ أوروبا العام من 1789 حتّى أيامنا** حيدر، ج3.

كما كان لشبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وللمواقع العلمية الموجودة عليها دور بالغ في تطوير المعلومات التي حصلت عليها من مراجع متعددة.

خطة البحث:

وحتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا البحث وتحليل الإشكالية المطروحة اعتمدنا تقسيم الدراسة حسب الخطة التالية:

الفصل الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره.

وتطرقنا فيه إلى نشأة الاتحاد الأوروبي وذلك بتقسيمه إلى مبحثين، تضمن الأول المسار التاريخي للاتحاد الأوروبي ، بداية بانتقال الوحدة الأوروبية من مجرد فكرة إلى مشروع حقيقي متجسد على أرض الواقع، ثمّ تطرقنا لمراحل تكوين الاتحاد الأوروبي انطلاقا من المحطات السابقة لنشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية، إلى إنشاء العملة الموحدة(اليورو) وبالنسبة للمبحث الثاني فقد درسنا فيه المؤسسات المنظمة للاتحاد، وكيفية عمل الاتحاد الأوروبي، انطلاقا من خمس مؤسسات رئيسية ثمّ المؤسسات الأخرى.

الفصل الثاني: دراسة القضية اليونانية في منطقة اليورو.

وتم تقسيمه إلى مبحثين، بحيث تناولنا في المبحث الأول بداية الأزمة اليونانية انطلاقا من أهم جذورها التاريخية، وأسبابها الرئيسية، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تناول أهم الحلول المقترحة لمعالجة الأزمة اليونانية وتداعياتها، والتي تتمثل في إما أن تخرج اليونان من منطقة اليورو، أو تقوم بهيكلة ديونها، وإما أن تتبع خطط التقشف وتستمر في برنامج الإنقاذ، كما تطرقنا في جزءه الثاني لتداعيات الأزمة اليونانية على اليونان أولا، وعلى منطقة اليورو والعالم ككل ثانيا.

وفي الأخير توج البحث بعدة ملاحق وخاتمة تناولنا فيها أهم نتائج الدراسة.

الفصل الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره.

المبحث الأول: المسار التاريخي للاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: المؤسسات المنظمة للاتحاد الأوروبي.

كانت مسيرة الاتحاد الأوروبي على مدى أكثر من نصف قرن نموذجا للتكامل الإقليمي في العالم، بحيث استطاعت الدول الأوروبية أن تبني تكتلا اقتصاديا فريدا من نوعه وكان ذلك نتيجة جهود مبذولة من قبل تعود إلى سنوات قديمة، وإنّ هذا التكتل الاقتصادي قد تعدى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إلى أن وصل إلى درجة التكامل الاقتصادي والنقدي، ولإعطاء فكرة حول هذا التكتل الاقتصادي فإننا سنتناوله من حيث النشأة ومراحل التطور في المبحث الأول.

أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى دراسة البنية المؤسساتية للاتحاد الأوروبي وذلك بدراسة المؤسسات الرئيسية أولّا ثم المؤسسات الأخرى ثانيا إلا أنه يمكننا القول بأنها كلها تعمل من أجل التكامل والاندماج الأوروبي.

المبحث الأول: المسار التاريخي للاتحاد الأوروبي

تعود حركة الوحدة الأوروبية في إرهاصاتها الأولى إلى قرون عدة سابقة، حيث كانت أولا وقبل كل شيء مشروع فكري تبلور في أذهان مفكرين وحكماء وفلاسفة ورجال قانون ومصلحين اجتماعيين قبل أن يتحول إلى مشروع حقيقي متجسد على أرض الواقع،ومن هنا قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين ففي المطلب الأول سنحاول التعرف على أهم المراحل التاريخية التي مهدت لفكرة الوحدة الأوروبية، أما فيما يخص المطلب الثاني فقد تطرقنا إلى مراحل تكوين الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول:المراحل التاريخية التي مهدت لفكرة الوحدة الأوروبية.

إن فكرة توحيد أوروبا خرجت لأول مرة في عصر النهضة الأوروبية في وثيقة حملت اسم تراكتاتوس، وكتبت لأول مرة في عام 1464م من طرف ملك بهيميا بودي براد (Podibrad) وكان ذلك من أجل مواجهة الإمبراطورية العثمانية، بحيث طالب الملك

البهيمي بوضع ميثاق عدم الاعتداء بين الشعوب المسيحية، وإقامة سلطة قضائية ذات صلاحيات، وبرلمان يضم الدول الأعضاء[1].

وفي 1623م نشر ويليام بن(William Pan) محاولة للسلام الأوروبي،حيث كان يدعوا إلى برلمان أوروبي، وإلى جعل اللغة الفرنسية لغة أوروبية [2]، كما دعا المفكر الفرنسي المعروف جان جاك روسو(Jean-Jacques Rousseau) في كتابه "الحكم في السلام الدائم" عام1782م ، إلى إقامة فدرالية أو كون فدرالية بين الأمراء الأوروبيين [3].

وتلاه إيمانويل كانط (immanuel Kant) عام1795م بمشروع باسم"المشروع الفيلسوفي للسلم الدائم" وهو عبارة عن نظام يضمن السلم لأوروبا ولتحقيق هذا النظام اقترح كانط ضرورة إنشاء مؤسسة تضمن التحالف بين الدول،[4] وفي عام 1814م دعا كلود هنري دي سان سيمون (Claude Henri de Saint-Simon) في رسالة وجهها إلى برلمانيو فرنسا وانكلترا تحت عنوان"حول إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي"اقترح فيها إقامة محور بين باريس ولندن، يكون على شكل كونفدرالية تعمل على توسيع نطاقها إلى أنظمة برلمانية أخرى، مع برلمان أوروبي يقوم بإعادة توحيد القارة الأوروبية،[5] ثم جاء اقتراح الأديب الفرنسي فيكتور هيجو (Victor Hugo) عام 1848م في مؤتمر السلام بباريس والذي صرح فيه بأنّه سيأتي يوم نجد فيه قوتين كبيرتين وهما:الولايات المتحدة الأمريكية، والولايات المتحدة الأوروبية[6].

1- أحمد، سعيد نوفل: الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات، مجلة العلوم الإنسانية، ع23، جامعة الجزائر: 2005، ص: 1.

2- مسعود، الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ألمانيا-أوروبا، ج3 ، دار رواد النهضة، لبنان: 1994، ص:356.

3- نوفل: المرجع السابق، ص: 2.

4- عقيلة، عباس: الاتحاد الأوروبي الرهانات، الواقع والآفاق 1950-2007، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: 2008-2009، ص:4.

5- نوفل: المرجع السابق، ص: 2.

6- عباس: المرجع السابق، ص: 4.

وبعد الحرب العالمية الأولى برزت محاولات أخرى لتحقيق الوحدة الأوروبية وذلك عندما دعا الكونت النمساوي"كودينهوف كاليرجي"(Coudenhove-Kalergi) عام 1923م إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية، متأكدا بأن هذه الدعوة هي الوسيلة التي ستوحد تلك الشعوب والأمم المتناثرة، وهو الأمر الذي شجع وزير خارجية فرنسا السابق أرستين بريان إلى تعقب أثره، وإحياء دعوته في قيام إتحاد أوروبي عام1927م[1].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما ترتب عنها من دمار وانهيار اقتصادي كان الاعتقاد بأن الازدهار الاقتصادي لا يتحقق إلا بشرط أساسي هو التعاون والتكامل[2].

بحيث وقعت كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ اتفاقا نقديا في 1943م مهّد الطريق إلى عقد اتفاق جمركي بينهم في 1944م وبروتوكولات لتوحيد التعريفات الجمركية على البضائع المستوردة من البلدان الأخرى في 1947م[3].

المطلب الثاني: مراحل تكوين الاتحاد الأوروبي

مع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت أوروبا تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة جرّاء الدمار الذي أصاب جهازها الإنتاجي، ونتيجة لهذا أصبحت ضرورة تأسيس عمل مشترك أمرا ضروريا يحتم على كل الدول الأوروبية التعاون فيما بينها، وبهذا تبلورت قناعة راسخة لدى النخب السياسية الأوروبية بأنّ الوحدة هي الوسيلة الوحيدة لإنقاذ الاقتصاديات الأوروبية المنهكة، وانطلاقا من هذه القناعة تمّ تشكيل الوحدة الأوروبية مرورا بعدّة مراحل سنتطرّق لها في هذا المطلب.

أولا: المحطات السابقة لنشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية

1- ناظم عبد الواحد، الجاسور: الوحدة الأوروبية والوحدة العربية، ط1، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان: 2001، ص: 15.

2- جان فرنسوا، دونيو: السوق الأوروبية المشتركة، تر: بهيج شعبان، منشورات عويدات، لبنان: 1973، ص: 18.

3- عباس: المرجع السابق، ص: 5.

1- إتحاد البنولكس:

عقدت دول البنولكسBenelux[1] في1944م اتفاقا جمركيا كان أوّل مرحلة من الاتحاد الاقتصادي ويعد أوّل تجربة تكامل أوروبي، ألغيت بموجبه الرسوم الجمركية بين بلجيكا ولوكسمبورغ من جهة، وهولندا من جهة أخرى وتمّ تطبيق تعرفه جمركية واحدة على الواردات من الدول الأخرى[2].

2- المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي:

تعود نشأة هذه المنظمة إلى أجواء إعادة البناء الاقتصادي الذي تلا الحرب العالمية الثانية مباشرة، ففي 5 جوان 1947م أعلن مارشال وفي خطاب ألقاه بجامعة هارفارد،عن مساعدات تستعد الولايات المتحدة الأمريكية تقديمها لأوروبا[3].

وفي 16 أفريل 1948م تأسست منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي(OECE) [4]بعد التوقيع على ميثاق التعاون الاقتصادي، وكان هذا من اجل وضع قواعد للانتفاع بالمساعدات المالية التي منحتها الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا بمقتضى مشروع مارشال[5].

1- كلمة البنولكسBENELUX مركبة من الحروف الأوائل لأسماء ثلاث دول: حرفا BE إلى بلجيكا BELGIUM ، وحرفا NE يشيران إلى الأراضي الواطئة NETHERLANDS أي هولندا ، والحروف الثلاثة LUX يشيروا إلى لوكسمبورغ LUXMBURG .ينظر إلى:حسين، عمر: التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة: 1998، ص:147.

2- لبنة، جديد: السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة، تشابه المقدمات واختلاف النتائج، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة تشرين: 2004، ص: 11.

3- فرنسوا جورج، دريغوس وآخرون: تاريخ أوروبا العام من 1789 حتّى أيامنا، تر: حسين حيدر، ج3 ، ط1 ، منشورات عويدات، بيروت: 1995، ص: 499.

4- Organisation européenne de coopération économique (OECE).

ينظر إلى: محمد حمزة، حسين الدليمي: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي 1989-2000، دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان: 2014، ص: 28.

5- سكينة، بن حمو: مدخل لعلم الاقتصاد، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر: 2009، ص: 228.

وتمّ وضع خطة إنهاض لمدة أربع سنوات تقوم على التعاون الوثيق بين هذه الدول التي تتلقّى الدعم الأمريكي، وذلك بعد تقديم الرئيس الأمريكي بدوره مشروع مساعدة قدر ب:17 مليار دولار موزّعة على أربع سنوات.

ومن أهم ما ورد في اتفاقية المنظمة:

العمل على تطوير المنتجات الوطنية للدول الأعضاء مع التعاون على وضع برامج الإنتاج والتبادل، تبادل الخدمات والمنتجات، وتقوية الروابط الاقتصادية، تخفيض الأسعار الجمركية، استعمال اليد العاملة المتوفرة في أوروبا.

وقد تمكّنت معظم دول المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي من تحقيق عدّة أهداف أهمها: تحرير التجارة من القيود الكمية بين الدول الأعضاء[1].

وبعد تاريخ 30 سبتمبر 1961م تمّ تحويل منظّمة التعاون الاقتصادي الأوروبي إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وانضمت لها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بعضوية كاملة، وقد جاءت استمرارا للهيئة الأولى، ويمكن تصنيف نشاطها إلى أربعة أبواب هي:الإنتاج والإنتاجية ،المبادلات، المصاعب، والنشاطات[2].

3- المجلس الأوروبي:

تم التوقيع على إنشاء مجلس أوروبا في 5 ماي 1949م بلندن، وكان ذلك من قبل ممثلي عشر دول أوروبية وهي:الدانمارك والنرويج والسويد وايرلندا والمملكة المتحدة وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وفرنسا وإيطاليا[3].

1- دريغوس وآخرون: المرجع السابق، ص: 500.

2- نفسه ، ص: 501.

3- عبد الفتاح، حسن أبو علية: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض: 2007، ص-ص: 493-494.

وكان إنشاء هذا المجلس من أجل تجديد مبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة في أوروبا، كما كان له الدور الكبير في التأكيد على كرامة الإنسان وزرع الثقة بنفسه[1].

كما يتجلّى هدف المجلس الأوروبي في تحقيق الاتحاد الأوثق بين أعضائه لتسهيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي في شتّى المجالات.

وخلال الدورة الأولى من انعقاده تمّ توجيه دعوة لليونان وتركيا وايسلاندا للانضمام إلى المؤسسة الجديدة فانضمت اليونان وتركيا في 1949م، وايسلاندا 1950م، ثمّ الجمهورية الفدرالية لألمانيا في1951م، ثمّ تلتها النمسا عام 1956م، وقبرص في 1961م ، ثمّ سويسرا عام 1963م ،ومالطا في1965م ، والبرتغال 1976م ، ثمّ اسبانيا عند تطورها الديمقراطي.

ويتكون المجلس من هيئتين أساسيتين:

- لجنة الوزراء: المكونة من ممثل عن كل دولة عضو فيه، وتأخذ فيها القرارات بأكثريةالأصوات، وتقوّم الحلول والتعليمات والتوصيات.
- المجلس البرلماني: ويضم ممثلين عن كل دولة عضو فيه[2].

4- إتحاد المدفوعات الأوروبي:

إنّ معظم الدول الأوروبية واجهت مشاكل في موازين مدفوعاتها بعد الحرب العالمية الثانية لأنّ التدمير الذي أصاب اقتصادياتها، وحاجتها لتمويل الحرب جعلها دول مدينة، وأصبحت غير قادرة على تسديد ديونها، ونظرا لضعف قدراتها الإنتاجية والحاجة الكبيرة للاستيراد اتبعت تقييد الصادرات من السلع الضرورية والواردات من السلع غير الضرورية

1- الجاسور: المرجع السابق، ص: 16.

2- ديغوس وآخرون: المرجع السابق، ص- ص: 502-504.

وسرعان ما وجدت بعض الدول أنها تواجه فائضا تجاه دول وعجزا تجاه دول أخرى[1].

وفي جويلية 1950م أنشئ الاتحاد الأوروبي للمدفوعات للقيام بعمليات المقاصة[2] بين مدفوعات الدول الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، وكذلك تقديم الاعتمادات المالية اللازمة لمواجهة العجز الذي قد يطرأ على ميزان مدفوعات أي من الدول الأعضاء، وذلك لتسهيل تسوية مديونيات الدول المدينة لغيرها من دول المنظمة، وقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل الاتحاد الأوروبي للمدفوعات، على غرار مساعداتها المالية لأوروبا الغربية في إطار مشروع مارشال كما ذكرنا[3].

5- الجماعة الأوروبية للفحم والصلب:

إنّ الفكرة الأساسية لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (CECA)[4]تعود إلى إدراك مونيه[5] بأنّ فرنسا لن تستطيع تحقيق نمو اقتصادي ورفع مستوى معيشتها دون أن تتجاوز إطار الدولة القومية وتحقيقها لتعاون اقتصادي على مستوى أوسع[6].

1- عادل، بلجبل: التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي، دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ، جامعة باتنة، ص: 27.

2- المقاصة: كما عرفها ابن جزي المالكي " اقتطاع دين من دين" فمثلا: إذا باع "أ" ل"ب" سيارة بمائة ألف وكان البائع مدين بخمسين ألف للمشتري ففي هذه الحالة يخصم مبلغ الخمسين ألف من المائة ألف. ينظر إلى: محمد بن أحمد، علي واصل: أحكام المقاصة في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة، ص: 17.

3- عبد المطلب، عبد الحميد: اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية: 2006، ص: 101.

4- communauté européenne du charbon et de l acier (CECA).

ينظر إلى: عباس: المرجع السابق، ص: 1.

5- جان مونيه 1888-1979: اقتصادي وإداري فرنسي واحد من أكبر دعاة الوحدة الأوروبية، ولد في مدينة كونياك، وضع برنامجا لتحديث الاقتصاد الفرنسي عام1945م ، نادى بتوحيد أوروبا اقتصاديا وسياسيا بل وعسكريا، عيّن أول رئيس للسلطة العليا للجماعة الأوروبية للفحم والصلب، توفي في بلدة منغور-لامولاي. ينظر إلى: عبد الوهاب، الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت:(د.ت)، ص: 494.

6- صدام، مرير الجميلي: الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: 2009، ص- ص: 39-40.

ففي أفريل 1950م أرسل جان مونيه، لروبرت شومان [1] مذكرة حول بلورة عمل مشترك، بعد إحساسه بالحاجة الملحة إلى دمج ألمانيا بشكل كامل في الإطار الغربي.

وكان الوزير الفرنسي قد قبل بتحمّل هذه المسؤولية السياسية[2].

وبتاريخ 9 ماي 1950م اقترحت خطة روبرت شومان والتي تقوم على إنشاء سوق مشتركة لمنتجات الفحم والفولاذ بين فرنسا وألمانيا وتكون خاضعة لهيئة مشتركة، ودعيت بعدها بلدان أخرى للمشاركة في إقامة هته السوق،[3] وإنّ هذه الفكرة قد لقيت ترحيبا ألمانيا كبيرا برئاسة أديناور والذي كان يرى في ذلك فرصة لعودة ألمانيا للساحة الأوروبية[4].

وكان هدف فرنسا هو السيطرة على ألمانيا والوقوف في وجه إعادة تسليحها مرّة أخرى[5].

أخرى[5].

ويمكن اعتبار النداء الذي ألقاه روبرت شومان نقطة انطلاق حقيقية لتأسيس المجموعة الأوروبية بحيث يعد هذا التاريخ يوم إعلان ميلاد الاتحاد الأوروبي[6].

وفي 18ماي 1951م وقعت كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البينولكس في باريس معاهدة تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والتي تضمنت توحيد الأسعار

1- روبرت شومان: ولد في لوكسمبورغ عام 1886م من والدين ينتميان في الأصل إلى منطقة اللورين التي ضمها الألمان عام1871م ولذلك عاش سنوات من عمره مواطنا ألمانيا وخدم الجيش الألماني خلال الحرب العالمية الأولى، وبعد انضمام الألزاس واللورين لفرنسا بعد معاهدة فرساي أصبح مواطنا فرنسيا، وتدرّج في المناصب حتّى أصبح وزيرا للخارجية الفرنسية في 1948.ينظر إلى: الدليمي: المرجع السابق، ص:39.

2- دريغوس وآخرون: المرجع السابق، ص- ص: 515-516.

3- أوغستو لوباز، كارلوس: الجماعة الأوروبية في الطريق إلى التكامل، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مج24، ع3، 1987، ص: 36.

4- الجاسور: المرجع السابق، ص: 16.

5-, Cartou,Communauté Européennes,Dallos,Paris:1979,P: 197.

6- صلاح الدين، حسن السيسي: الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)،السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، ط1 ،عالم الكتب ،القاهرة : 2003، ص: 13.

الخارجية، وبالتالي إلغاء الحواجز الجمركية وهذا فيما يتعلّق بالتجارة بين الدول الأعضاء في الحديد والفحم والصلب، وهذا ما سيؤدي في الأخير إلى سياسة خارجية مشتركة واتخذت من لوكسمبورغ مركزا لها[1].

ودخلت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب حيّز التنفيذ في 25 جويلية 1952م [2].

وتتكون المنظمة الأوروبية للفحم والصلب من الأجهزة التالية[3]:

- **السلطة العليا:**تتكون من 9 أعضاء يعينون لمدة 6 سنوات، ويتم فيها تعيين ثمانية أعضاء من قبل الدول الأعضاء، أما العضو التاسع فيتم اختياره من قبل الأعضاء أنفسهم ولها رئيس ونائب رئيس يتم تعيينهما لمدة سنتين.
- **مجلس الوزراء:** يتكون من الوزراء المختصين في الدول الأعضاء ومهمته هي تنسيق السياسات الاقتصادية الخاصة بالفحم والصلب بين كل من السلطة العليا وحكومات الدول الأعضاء، وإنّ قراراته ملزمة وتتخذ بالأغلبية.
- **الجمعية الاستشارية:** هي الهيئة العليا في المنظمة بحيث تضع السياسة العامة للمنظمة وتتابع نشاطها، وتجتمع الجمعية مرّة كل سنة في دورة عادية، كما تجتمع في دورة غير عادية بطلب من أغلبية أعضائها أو من السلطة العليا.
- **محكمة العدل الأوروبية:** هي ذات اختصاص قضائي كامل ضد القرارات الصادرة عن السلطة العليا أو مجلس الوزراء أو الجمعية الاستشارية وتختص بنظر دعاوي الإلغاء والتعويض المدفوعة من الدول الأعضاء أو المؤسسات التابعة لها ضد القرارات الصادرة عن تلك الجهات وأحكامها ملزمة للدول الأعضاء.

1- محمد عبد العزيز، عجمية: قضايا اقتصادية معاصرة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية: 2009، ص- ص: 177-178.

2- غسان ، الغربي: سياسة القوة ،مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، ط1، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت: 2000، ص: 248.

3- عباس: المرجع السابق، ص: 9-10.

6- المجموعة الأوروبية للدفاع:

مع تزايد التوتر في العلاقات بين الشرق والغرب، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالإصرار والضغط على الدول الأوربية،للقبول بفكرة تأسيس "جماعة دفاع أوروبية " ويكون ذلك بإعادة تسليح ألمانيا [1] وإنشاء جيش ألماني يساهم في الدفاع عن المعسكر الغربي، ويضم هذا الجيش مع بعض القوات من الدول الأوروبية الأخرى في إطار واحد[2].

وفي 27 أوت 1952م بباريس وقعت الدول الستة نفسها معاهدة المنظمة الأوروبية للدفاع، إلاّ أنّ الرأي العام في فرنسا رفض التصديق على المعاهدة في 30 أوت 1954م لعدم اقتناعه بفكرة الدمج الأوروبي[3].

كما أنّ الرأي العام الفرنسي رأى بأن وضع القوى العسكريّة تحت سلطة مشتركة يمس بالسيادة الوطنية الفرنسية، ويشكل قيودا عليها في مجال الدفاع[4].

وبهذا يمكننا القول بأنّ هذا المشروع أهمل بسبب الموقف السلبي الفرنسي.

ثانيا: معاهدة روما ونشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية

كان لاتفاقية باريس الموقعة من أجل تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب الأثر الايجابي للدفع بمسيرة الاتحاد الأوروبي إلى الأمام، وهذا ما تأكد بمعاهدة روما 25 مارس 1957م وذلك بإنشاء منظمتين اقتصاديتين وهما:

1- جون، بيندر و سايمون، أشروود: الاتحاد الأوروبي، مقدمة قصيرة جدّاً، تر: خالد غريب علي، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة: 2015، ص: 21.

2- نادية، بلورغي: تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة: 2013-2014، ص: 46.

3- ج،ب،دروزيل: التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، تح: نور الدين حاطوم، ط1، دار الفكر، دمشق: 1966، ص- ص: 346-347.

4- محمد، مجدان: تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة، سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، ع11، ص- ص: 274-275.

1- منظمة الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية"يوراتوم"(EAEC)[1]

أنشئ هذا الاتحاد بتاريخ 25 مارس 1957م وكان التوقيع عليه بمدينة روما(إيطاليا) من طرف الدول الستة الموقعة على معاهدة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب،[2] وكان إنشاء هذه الجماعة هو نتيجة إحساس دولها بأهمّية الطاقة الذرية في زيادة الإنتاج، والحاجة لأهمية وجود تعاون بينها لإقامة صناعة ذرية قادرة على المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت[3].

2- منظمة الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)[4]

تمّ الاتفاق بين كل من ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا من جهة، ودول البينولكس من جهة أخرى بالتوقيع على اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوروبية،[5] وتم ذلك في 25 مارس 1957م بروما وإنّ هذه الدول ارتبطت في إقامة سوق أوروبية مشتركة وذلك من أجل تحقيق وحدة اقتصادية كاملة وتمّ عملها في 1 جانفي 1958م[6].

وتلخصت أهداف معاهدة روما فيما يلي:[7]

1) إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء.

2) إقامة تعرفه جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء.

3) التقارب بين تشريعات الدول الأعضاء.

1- EUROPEAN ATOMIC ENERGY COMMUNITY (EAEC).

ينظر إلى: الدليمي: المرجع السابق، ص: 48.

2- عبد الودود، أحميداتو: تطبيق القانون الدولي الأوروبي في الأنظمة الداخلية لدول الاتحاد مع التركيز على حالة فرنسا، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: 2002، ص: 6.

3- جديد: المرجع السابق، ص: 13.

4- EUROPEAN ECONOMIC COMMUNITY (EEC).

ينظر إلى: عمر: المرجع السابق، ص: 148.

5- بلورغي: المرجع السابق، ص: 46.

6- عمر: المرجع السابق، ص: 148.

7- نفسه ، ص: 149-150.

4) تنسيق السياسة الاقتصادية(مثلا: فتح سياسات مشتركة للزراعة، والنقل، والتجارة الخارجية...).

5) العمل على إخراج صندوق اجتماعي أوروبي إلى حيّز الوجود من أجل تحسين إمكانيات العمالة والارتفاع بالمستوى المعيشي.

6) إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

7) الربط مع الدول والمناطق الأخرى فيما وراء البحار من أجل توسيع حجم التجارة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وضعت معاهدة روما جدولاً زمنياً لتخفيض التعريفات تدريجيا على مدى 12 سنة،[1] ويكون ذلك على ثلاث مراحل تستغرق كل مرحلة أربع سنوات، وتبدأ المرحلة الأولى في 1958م، وتنتهي المرحلة الثالثة في 1970م، وفي حالة عدم اكتمال إنشاء السوق عام 1970م، فيمكن التمديد بثلاث سنوات أخرى بحيث تنتهي في1973م[2].

وانّ ميلاد الجماعة الأوروبية أدّى إلى تخوف بريطانيا من الانضمام إليها خشية فقدانها جزء من سيادتها المطلقة على سياساتها الاقتصادية، لذلك وجهت اهتمامها لإنشاء منظمة التجارة الحرة سنة 1959م[3]، وضمت كل من النرويج، السويد، الدانمرك، النمسا، سويسرا، وبذلك أصبحت هناك كتلتان اقتصاديتان في أوروبا،وقد أرادت بريطانيا بإنشائها للمنظمة الاحتفاظ بالعلاقات التي فرضتها مع مستعمراتها السابقة ضمن الكومنولث

1- بلجبل: المرجع السابق، ص: 29.

2- كامل، البكري: الاقتصاد الدولي، التجارة الدولية والتمويل، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية: 2003، ص: 223.

3- حسن، نافعة: الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيّاً، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2004، ص- ص: 145-146.

مستفيدة بذلك من مصدر رخيص للمواد الأولية وسوق واسعة لمنتجاتها دون التقيد بفرض تعريفه مشتركة تفقدها هذا [1].

وفي 1967م تمّ التوقيع على دمج المنظمات الثلاث في منظمة واحدة باسم الجماعة الأوروبية[2]، والتي أطلق عليها اسما شائعا وهي السوق الأوروبية المشتركة[3].

وفي 1968 أنشئ الاتحاد الجمركي بين دول المجموعة، وتمّ بمقتضاه تطبيق تعرفه جمركية واحدة على المستوردات الخارجية، وإلغاء جميع أنواع الضرائب والعوائق من أمام التجارة بين الدول الأعضاء، وإزالة كافة القيود على حركة العمل ورأس المال، وتبني سياسة مشتركة في مجالي الزراعة والنقل [4].

وبهذا يمكننا القول بأنّ الجماعة تمكنت من تطبيق فترة الانتقال في مدة عشر سنوات ونصف أي قبل 1970م وإنّ المجموعة الاقتصادية الأوروبية احتفظت بنفس الهيئات الموجودة بالمجموعة الأوروبية للفحم والصلب، غير أنّه تمّ تغيير اسم السلطة العليا باللجنة الأوروبية المشتركة، وسحبت منها صلاحية اتخاذ القرارات ومنحت لمجلس الوزراء[5].

❖ توسيع عضوية الجماعة الأوروبية:

1- سامية، جدو: التكامل الاقتصادي العربي ومعوّقاته-دراسة مقارنة بالاتحاد الأوروبي، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، ص: 6.

2- البكري: المرجع السابق، ص: 223.

3- حسين، عمر: الجات والخصخصة، الكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية، مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، القاهرة: (د-ت)، ص: 39.

4- على عبد الفتاح ، أبو شرار: الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان: 2007، ص: 427.

5- أحميداتو: المرجع السابق، ص: 7.

تقدمت بريطانيا بالطلب الأوّل للانضمام في 1961م ، والثاني في 1966م وكانت معها ايرلندا والنرويج والدانمارك، إلاّ أنه كان نصيب الطلبين الرفض بسبب المعارضة الفرنسية، تحت حكم الجنرال ديغول، وإنّ مبررات المعارضة الفرنسية لانضمام بريطانيا للمجموعة، تكمن في رؤية فرنسا بأنّ تواجد بريطانيا في الجماعة يؤدّي إلى أنّها ستصبح المنافس الرئيسي لها، كما أن لديغول مبررات أخرى للرفض من حيث العلاقات البريطانية الأمريكية، والعلاقات الفرنسية الأمريكية المتوترة في ذلك الوقت ، بسبب خروج فرنسا من المنظمة العسكرية للحلف الأطلسي 1966م وذلك بعد رفض فرنسا تبعية أوروبا للولايات المتحدة[1].

وبعد استقالة "ديغول" من الحكم عام 1969م [2] وتولّي "جورج بومبيدو" الرئاسة اقترح مؤتمر قمة في 1و2 ديسمبر بلاهاي يدعوا إلى فتح باب المفاوضات للالتحاق بالجماعة ومنذ ذلك الحين بدأت الجماعة بالتوسع،[3]وفي ذلك الوقت كانت بريطانيا والدانمرك وايرلندا والنرويج ما زالت تسعى نحو الانضمام[4].

وبدأت المفاوضات مع كل من بريطانيا الدانمارك، ايرلندا، النرويج، وفي الأخير تمّ قبول هذه الدول في 1970م، وهنا قبلت الحكومة البريطانية المعاهدات المنشئة للجماعات الأوروبية الثلاث، شرط أن يكون ذلك مقابل إيجاد حلول مرضية لبعض مشكلاتها(السياسية، الزراعية، صادرات دول الكومنولث...)، وفي 1972م وقعت كل من المملكة المتحدة،ايرلندا، النرويج، الدانمرك، معاهدة الانضمام لكن النرويج تراجعت عن الانضمام بعد استفتاء شعبي وهنا أصبحت الجماعة تضم تسعة دول، وشهدت الجماعة

1- كمال محمد، عبد القادر عثمان: مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من عام1967-1987(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير في التاريخ، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين: 2006، ص: 25.

2- بيندر، أشروود: المرجع السابق، ص: 26

3- نافعة: المرجع السابق، ص: 154.

4- بيندر، أشروود: المرجع السابق، ص: 26.

الأوروبية المرحلة الثانية للتوسّع في عقد الثمانينات حيث انضمت اليونان في1981م، وأصبحت السوق المشتركة تضم عشر دول أعضاء[1].

وقد زاد عدد الدول من عشر إلى اثنتي عشرة دولة بانضمام كل من اسبانيا والبرتغال عام 1986م، وبهذا تتابع أوروبا انفتاحها باتجاه الجنوب [2].

ثالثا: الانتقال من السوق المشتركة إلى السوق الموحدة

1- القانون الأوروبي الموحد 1986م:

يمكننا القول بأنّه رغم ما تحقق في إطار السوق المشتركة من نجاح إلاّ أنّ العوائق أمام تحرك عوامل الإنتاج مازالت قائمة، وعلى هذا الأساس طالب البرلمان الأوروبي خلال عام 1984م بتعديل معاهدة روما، وفي هذا السياق عقدت القمة الأوروبية (المجلس الأوروبي) اجتماعها في جوان 1984م وهنا قام رؤساء دول وحكومات الدول الأوروبية الأعضاء بتقديم اقتراحات خاصة بتحسين التكامل الأوروبي بما يساعد التقدم نحو الوحدة الأوروبية التي ركزت عنها معاهدة روما.

وقرر المجلس الأوروبي في مارس 1985م إعطاء الأولوية لإنشاء السوق الموحدة بنهاية عام1992م ، وعليه قامت المفوضية بوضع برنامج يتضمن 300 نقطة من أجل إزالة الحواجز القائمة أمام تحقيق السوق الأوروبية الموحدة ، مع تحديد الفترة الزمنية لتنفيذ المشروع بنهاية عام م1992، وقدمته في الكتاب الأبيض إلى المجلس الأوروبي الذي أقرّه في جوان 1985م.

1- عمر: التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر...، المرجع السابق، ص- ص: 153-154.

2- الخوند: المرجع السابق، ص: 383.

ثمّ أقر المجلس الأوروبي في لوكسمبورغ ديسمبر 1985م معاهدة القانون الأوروبي الموحد وتم التوقيع عليها في لوكسمبورغ في 16 فيفري 1986م متضمّنا 270 نقطة لإقامة سوق موحدة، ودخلت حيز التنفيذ في جويلية 1987م [1].

وفي 11/ 12 فيفري 1988م تمّ الاتفاق على الإصلاحات البنيوية والزراعية، وحل مشاكل الإنتاج الزراعي، والتقليل من الفوارق الاجتماعية والإقليمية، وفي الفترة الممتدة ما بين 8 و9 ديسمبر 1989م اتفق المجلس الأوروبي على خطوات ملزمة في تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية [2].

2- معاهدة ماستريخت ونشأة الاتحاد الأوروبي:

إنّ كل المحاولات التي بدأت في الخمسينات للتوحد الأوروبي، كانت ممهدة لظهور قوة عظمى متمثلة في اتفاقية (ماستريخت) الموقعة عام 1992م، فهي تعد بمثابة قفزة كبيرة نحو الوحدة الأوروبية وذلك بدعوتها لتحقيق عملة نقدية أوروبية موحدة وإلى اتحاد سياسي يكون أكثر ترابطا، ففي 9 ديسمبر 1991م اجتمع رؤساء الحكومات في مدينة (ماستريخت) الهولندية واتفقوا على إعلان صيغة اتفاقية الوحدة الأوروبية [3].

وفي7 فيفري 1992م تم التوقيع على اتفاقية (ماستريخت) من طرف الدول الأوروبية الاثني عشر، وكانت متمثلة في إقامة سوق أوروبية موحدة إبتداءا من جانفي 1993م[4].

1- الدليمي: المرجع السابق، ص- ص: 56-57.

2- صلاح الدين، حسن السيسي: النظم والمنظمات الاقليمية والدولية: الواقع...مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة: 2007، ص: 306.

3- فؤاد، شاكر: حصاد القرن العشرين، السياسة و الدبلوماسية، ج2، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة: 2001، ص: 344.

4- نبية، الاصفهاني: معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق، مجلة السياسة الدولية، ع111، جانفي 1993، ص: 111.

وضمت معاهدة (ماستريخت) 300 صفحة[1]، وامتدت بنودها إلى جوانب عدة الاقتصادية، المالية، الأمنية، والدفاعية وإلى السياسة الخارجية،[2] وتمّ تغيير اسم الجماعة الأوروبية المشتركة إلى الاتحاد الأوروبي "UE" وركّزت اتفاقية (ماستريخت) على أربعة نقاط [3]:

- ✓ توحيد المواقف في المجال الدبلوماسي والاستراتيجي.
- ✓ الوحدة النقدية والاقتصادية وخلق العملة الموحدة.
- ✓ تدعيم مؤسسات الاتحاد.
- ✓ التنسيق لمواجهة مشاكل الأمن والهجرة.

كما حددت معاهدة (ماستريخت) مجموعة من الشروط والمعايير التي يجب على الدول الأعضاء الوفاء بها للدخول في الوحدة النقدية [4]:

- ألا يتعدى التضخم 1.5 من متوسط التضخم السائد في ثلاث دول أعضاء حققت أفضل النتائج في مجال استقرار الأسعار.
- ألا يتخطى العجز العام نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ألا يزيد الدين العام عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ألا تزيد نسبة الفوائد على المدى الطويل أكثر من 2% من تلك السائدة في ثلاث دول أعضاء حققت أفضل النتائج في مجال نسب الفوائد.

1- ناظم عبد الواحد، الجاسور: تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2007، ص: 124.

2- السيسي: الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)...، المرجع السابق، ص: 18.

3- مصطفى، بخوش: حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة: 2006، ص: 39.

4- ماجدة، مدوخ: النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع3، 2008، ص- ص: 10-11.

- أن تكون تقلبات العملة في خلال السنتين السابقتين للدولة المنضوية في نطاق التقلبات الطبيعية، فلا يمكن زيادة أو خفض عملتها بأكثر مما يسمح به هذا النظام النقدي، وانّ معظم الدول نجحت في تحقيق هذه المعايير خلال المدة المحددة لها.

3- انضمام النمسا فنلندا السويد 1995م:

لقد كان انهيار الاتحاد السوفيتي وما تلاه من تفكك للكتلة الشرقية الأوروبية في مطلع التسعينات، قد أعطى دفعة جديدة لمزيد من التوسع شرقا، فلم يمضي عامين على توقيع معاهدة (ماستريخت) 1993م حتّى كانت كل من فنلندا، السويد، النمسا ، قد انضمت ليصل عدد أعضائه إلى 15 دولة عضو[1].

4- إنشاء العملة الموحدة:

إنّ الوحدة النقدية تتطلب برنامجا مرحليا نحو تنفيذها وعلى ذلك تمّ رسم ثلاث مراحل تضمنتها معاهدة ماستريخت من أجل الوصول إلى التكامل النقدي والاقتصادي وهي[2]:

المرحلة الأولى: بدأت في 1 جويلية 1991م إلى غاية 31 ديسمبر 1993م وتمثّلت أهدافها في السعي نحو تهيئة المناخ الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بجانب تحرير حركة رأس المال بين الدول الأعضاء.

المرحة الثانية:وهي مرحلة بدأت من أول جانفي 1994م إلى غاية 1998م شهدت هذه المرحلة العديد من الانجازات على صعيد بناء أسس الوحدة النقدية الأوروبية، كما اعتبرت كمرحلة تمهيدية لبدء الاتحاد النقدي الأوروبي من خلال إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية، التي تحولت فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي، وتتلخص وظيفتها في التنسيق بين الدول الأعضاء عند اتخاذ سياسات نقدية داخلية من أجل الحفاظ على

1- نبية، الأصفهاني: قمة نيس أو حصيلة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، ع143، 2001، ص: 163.

2- عماد، يونس: وحدة النقد الأوروبية، تاريخ ومؤثرات على الاقتصاد العالمي وعلى العالم العربي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان: 2005، ص: 75.

استقرار الأسعار، وتمّ في هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء في الأورو، وهي الدول التي استكملت شروط الانضمام، وقامت الدول الأعضاء بإجراء بعض التعديلات التشريعية، والتصديق على تشريعات التحول إلى اليورو، كما تم اتخاذ الترتيبات الخاصة بصك الوحدات المعدنية وإصدار الأوراق النقدية للأورو.

المرحلة الثالثة: وتبدأ في أول جانفي 1999م لتنتهي في جوان 2002م وتميزت باعتماد الأورو بشكل فعلي، وكعملة رسمية.

والفترة ما بين 1999م و2002م تكون بمثابة فترة انتقالية، يتم التعامل فيها بالأورو، إلى جانب العملات الوطنية مع الانسحاب التدريجي لتلك العملات لصالح تعميم استخدام اليورو[1]، وابتداء من أول جانفي 1999م أصبحت أوروبا بعملة جديدة حلت محل العملات الوطنية، فمن بين الدول التي استوفت شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية من بين 15 دولة مكونة للاتحاد الأوروبي هي 11 دولة: بلجيكا، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، ايرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، وبقيت أربعة دول لم تنظم إلى الاتحاد وهي: اليونان، الدانمارك، السويد، وبريطانيا، فقد استبعدت اليونان من العضوية لعدم استيفاء الشروط الاقتصادية والنقدية المطلوبة منها، إلاّ أنها في 2001م انضمت لتصبح العضو الثاني عشر في منطقة الأورو، بينما الدول الثلاث الأخرى، فضلت الانتظار وعدم الدخول ضمن منطقة اليورو[2].

وبحلول أوّل جانفي 2002م دخلت العملة الورقية "اليورو" للتداول[3].

1- عرفات، تقي الحسيني: التمويل الدولي، ط2، دار مجدلاوي ، الأردن: 2003، ص: 257.

2- آسيا، الوافي: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة: 2006-2007، ص- ص: 46-47.

3- محمد عبد الغني، سعودى: الجغرافيا السياسية المعاصرة، دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة: 2010، ص: 318.

4-انضمام دول جديدة:

إنّ الاتحاد الأوروبي وافق على قبول 10 دول جديدة سنة 2004م بالدخول إلى الاتحاد فأصبح العدد 25 دولة وهي دول البلطيق الثلاث:استونيا و لاتفيا و ليتوانيا، بولندا، التشيك، سلوفاكيا، ومن دول الجنوب المجر، سلوفينيا، مالطة، قبرص[1].

وفي سنة 2007م انضمت كل من بلغاريا ورومانيا، ليبلغ عدد أعضاء الاتحاد 27 دولة[2]، وفي أول جويلية 2013م كان انضمام كرواتيا وبهذا أصبح الاتحاد الأوروبي يضم 28 دولة عضو[3].

المبحث الثاني: المؤسسات المنظمة للاتحاد الأوروبي

إنّ الاتحاد الأوروبي وبناءًا على المعاهدات المنشئة له كان بحاجة إلى إنشاء مؤسّسات خاصة به للقيام بتنفيذ أهداف تلك المعاهدات، ولذلك كان مؤسسي الاتحاد جد حريصين من أجل بناء مؤسّسات ذات هياكل وصلاحيات واسعة لتحقيق أهداف الاتحاد ونتيجة لهذا فإنّ البناء المؤسسي للاتحاد تكوّن من خمس مؤسسات رئيسية وفقا لمعاهدة الاتحاد الأوروبي هذا بالإضافة إلى مؤسسات أخرى كانت موجودة قبل توقيع معاهدة الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: المؤسسات الرئيسية

أولا: مجلس الوزراء

يعد مجلس الوزراء الكيان المسئول عن صنع سياسات الاتحاد، ولا يمكنه طرح مشروعات القوانين بنفسه، بل يمكنه أن يقبل ويرفض مقترحات الهيئة التنفيذية، وإنّ إجازة التشريعات تتطلب موافقة الوزراء عليها بالإجماع أو بالأغلبية، ويتكون المجلس من ممثّل

1- سعودى: المرجع السابق ، ص: 316.

2- موقع الاتحاد الأوروبي: http//EUROPA.EU/ABC/EURPEAN

3- كرواتيا تصبح الدولة 28 في الاتحاد الأوروبي ، على الموقع الالكتروني: http://www.france24.com/ar/20130630.

واحد لحكومة كل بلد عضو وعادة ما يكون هذا الممثل وزير الخارجية، ورئاسة المجلس تكون بالتناوب بين الأعضاء لمدة ستة أشهر، ويعقد المجلس اجتماعاته عادة في بروكسل، بحيث توجد هناك لجنة من الممثلين الدائمين تكون مهمتها تنفيذ ما يعهد إليها من أعمال من المجلس[1].

ثانيا: المجلس الأوروبي

يضمرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، كما يعد أعلى مستوى في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، وتكون رئاسته دورية من قبل الدول الأعضاء ولمدّة ستة أشهر لكل دورة، بحيث يتولى رئيس الدولة رئاسة المجلس، ويقوم بكل الإعدادات لاجتماعاته خلال تلك المدة، وإنّ اجتماعاته كانت تعقد في إحدى مدن الدولة التي تترأسه، لكن تمّ الاتفاق بمجرّد وصول أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى 28 دولة على ضرورة انعقاد كافة اجتماعاته في بروكسل[2].

ثالثا: المفوضية الأوروبية

وهي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، ويكون مقرها ببروكسل، وتتكون من عدد من الأعضاء بحيث يكون هناك مفوضان من كل دولة كبيرة، ومفوض واحد من كل دولة صغيرة، واعتبارا من 2005م حددت معاهدة "نيس" عدد المفوضين بمفوض واحد من كل دولة عضو[3]، ويتم التصويت فيها على أساس الأغلبية، ويعين الرئيس ونائب الرئيس من بين أعضاء المفوضية لفترة سنتين، وفي كل عام وقبل افتتاح جلسة البرلمان الأوروبي بشهر تقوم بنشر تقرير عن أنشطة الجماعة الاقتصادية، ولديها عدة صلاحيات واسعة، فهي تقوم بوضع الميزانية العامة للاتحاد والإشراف على تنفيذها، كما تقوم بتمثيل

1- محمد سعد، أبو عامود: العلاقات الدولية المعاصرة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية: 2007، ص: 298.

2- الدليمي: المرجع السابق، ص: 63.

3- بيندر، أشروود: المرجع السابق، ص: 53.

الاتحاد في المفاوضات الدولية، وبالإضافة لذلك يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الاتحاد، ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جدد للاتحاد، كما أنّها مسئولة عن اقتراح مشروعات القوانين[1].

رابعا: البرلمان الأوروبي

وينتخب أعضاءه من قبل المواطنين كل خمس سنوات، ويتألف من 751 عضو موزعين على الدول الأعضاء، من الدول الكبرى إلى الدول الصغرى، حيث يتراوح عدد أعضائه 99 عضو من ألمانيا، و72 عضو في كل من فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة، ونزولا إلى 6 أعضاء في كل من قبرص واستونيا ولوكسمبورغ ومالطة وتكون اجتماعاته علنية[2].

ومن بين أعماله مراقبة أعمال المفوضية، واللجوء لمحكمة العدل في حال لم ينفذ المجلس والمفوضية القضايا المحالة عليهما، كما يقوم بمنافسة كتابية وشفوية للمجلس وللمفوضية ولوزراء الخارجية المجتمعين في إطار التعاون السياسي[3]، ويقع مقره الرئيس في ستراسبورغ بفرنسا[4].

خامسا: محكمة العدل الأوروبية

مقرّها لوكسمبورغ وتتألف من 13 قاضي يعينون بالاتفاق بين حكومات الدول الأعضاء، وستة محامين عامين، وكاتب محكمة، وعدد من الموظفين، ويعين القضاة والمحامين لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، وتتم المداولات فيها بطريقة سرية[5]، وتتولىّ مجموعة من الوظائف والتي منها: الفصل في المنازعات المحتمل قيامها بين الدول الأعضاء حول

1- نجاح، منصري: أثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية، أطروحة دكتوراء في العلوم التجارية، جامعة بسكرة: 2014-2015، ص: 6.

2- بيندر، أشروود: المرجع السابق، ص: 47.

3- الخوند: المرجع السابق، ص: 396.

4- الدليمي: المرجع السابق، ص: 64.

5- أبو عامود: المرجع السابق، ص: 303.

تفسير القوانين والمعاهدات والاتفاقيات، والفصل في المنازعات المحتمل قيامها بين مؤسسات الاتحاد من جهة وبين الدول الأعضاء من جهة ثانية، كما تقوم بالفصل في المسائل التي ترفعها المحاكم الوطنية إليها وتحديد القوانين الواجبة التطبيق في تلك المسائل، وتقوم أيضا بالفصل في المنازعات التي يمكن قيامها بين الأفراد والشركات من جهة وبينهم وبين الدول الأعضاء من جهة ثانية فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات المترتبة على أنشطة الاتحاد[1].

المطلب الثاني: المؤسسات الفرعية

بالإضافة للمؤسسات الرئيسية السابقة يوجد عدد من المؤسسات منها ماله دور استشاري، ومنها ما هو مستقل عن عمل مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، ولكنهّا تعمل لخدمة عملية التكامل والاندماج ضمن الاتحاد الأوروبي وهي:

أولا:محكمة المراجعين(الجهاز الأوروبي للمحاسبة)

يوجد مقرها بلوكسمبورغ وهي مسئولة عن فحص ومراجعة ميزانية وحسابات الاتحاد الأوروبي سواء ما تعلق بالإرادات أو النفقات، وذلك للتأكد من أنّ المعاملات المالية سليمة ومنضبطة، وقد أنشئت بموجب معاهدة في 22 جويلية 1975م وبدأت عملها في 1977م ، وتتكون المحكمة من عضو من كل دولة من الدول الأعضاء، يكون له الخبرة في الأعمال المحاسبية، وتعيينهم من طرف المجلس الوزاري لمدة ستة سنوات[2].

ثانيا: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

تتكون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية من ممثلي الفئات المختلفة في مجرى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وإنّ المجلس هو من يقوم بتعيين أعضاء اللجنة لفترة أربعة

1- محمد ، مراد: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة: الاقتصاد، الايدولوجيا، الأزمات، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت: 2010، ص: 253.

2- أنس المرزوقي: مراحل بناء الاتحاد الأوروبي، ع4333، 2014، على الموقع الالكتروني: .http://www.google.com/webhp? Source=search_app

أعوام، وتعين اللجنة من بين أعضائها رئيس لفترة عامين، ويدعوا الرئيس إلى اجتماع اللجنة بناءا على طلب من المجلس أو المفوضية، كما توجد أقسام متخصصة داخل اللجنة، وتشمل مثلا: القسم الزراعي وقسم النقل وغيرها[1].

ثالثا: لجنة الأقاليم

أنشئت بمقتضى اتفاقية ماستريخت، وهي مكونة من ممثلين للأقاليم والسلطات المحلية في الدول الأعضاء، مقرّها بروكسل، يستشيرها المجلس الوزاري والمفوضية في العديد من المجالات التعليم، الثقافة، المواصلات، مكافحة البطالة، وإنّ رأيها يعتبر استشاريا وغير ملزم لمؤسسات الاتحاد، وهي تمارس عملها بشكل مستقل تماما عن حكومات الدول الأعضاء[2].

رابعا: بنك الاستثمار الأوروبي

يعمل كبنك مستقل عن الاتحاد الأوروبي للتعامل مع القطاع الخاص والقطاع الحكومي والعام عن طريق تقديم القروض، لتمويل المشروعات من أجل فتح المناطق الأقل تقدما، وتحديث أو إقامة مشروعات جديدة تساعد في إقامة السوق المشتركة تدريجيا[3].

ومما يمكن لنا قوله في ختام هذا الفصل أنّ الوحدة الأوروبية لم تبن بين يوم وليلة أو وفقا لخطة واحدة بل مرّت بمراحل عدّة ترجع لعصور قديمة من الزمن، بحيث كانت مجرد أفكار وأحلام، إلى أن وصلت إلى إنجازات ملموسة، والملاحظ هنا أنّ هذه الانجازات ركزت على الصعيد الاقتصادي، أمّا الصعيدين السياسي والثقافي فلازالت التناقضات قائمة، خاصة حول مصير الاتحاد الأوروبي ويرجع هذا إلى تعارض المصالح ورؤية كل دولة بما يخدم مصالحها.

1- عمر: التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر...، المرجع السابق، ص:150.

2- المرزوقي: المرجع السابق.

3- عمر: التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر...، المرجع السابق، ص: 151.

الفصل الثاني: دراسة القضية اليونانية في منطقة اليورو.

المبحث الأول: الأزمة اليونانية.

المبحث الثاني: حلول الأزمة اليونانية وتداعياتها.

تقع اليونان أقصى الجزء الجنوبي الممتد على شواطئ شبه جزيرة البلقان، وتبلغ مساحتها 131.957كم^2، ولها حدود مع كل من ألبانيا ومقدونيا وبلغاريا من جهة الشمال، في حين تحدها تركيا من الشرق، كما تغمر مياه بحر ايجة أراضي اليونان من جهة الشرق، أمّا من جهة الغرب فتقع أراضيها وسط البحر الأيوني، وعلى هذا لها موقع جيوستراتيجي بالغ الأهمية، كما يشتمل هذا البلد على أكثر من ثلاثة آلاف جزيرة.

وحصلت اليونان على استقلالها عام 1830م وذلك عقب خوضها عدة معارك وثورات مسلحة مع الإمبراطورية العثمانية، وتلقت اليونان في هذا الوقت عدة مساعدات عسكرية من الإمبراطورية الروسية وانجلترا وفرنسا.

وفي 1830م وخلال مؤتمر لندن نصبت القوى العظمى ملكا على اليونان المستقلة هو الأمير"البافاي أوتوفون فيتلزباخ" وامتد حكمه إلى غاية خلعه في 1862م، فخلفه الأمير الدانمركي "وليام يوراي الأول" وحكم اليونان خمسين عام ثم اغتيل عام 1913م، فخلفه الملك اليوناني قسطنطين الأول وكان قسطنطين جد حرص على إبقاء اليونان محايدة خلال الحرب العالمية الأولى كونه صهر قيصر ألمانيا فريدريك الثالث، إلاّ أنه اجبر في النهاية على التنازل عن العرش لابنه ألكسندر الأول الذي ألحق اليونان بقوات التحالف.

وأثناء الحرب العالمية الثانية، وفي سنة 1941م قامت القوات الفاشية الألمانية باحتلال اليونان وعلى إثرها هرب الملك إلى مصر" القاهرة" وتوفي عام 1947م، وخلال هذه الفترة اندلعت الحرب الأهلية اليونانية بين الشيوعيين وأنصار الملكية وامتدت حتّى عام 1947م.

وفي فترة الحرب الباردة خضعت اليونان إلى حركة شيوعية قوية، ونتيجة للإصرار الأمريكي تم ضمها إلى حلف الناتو، وهكذا حصنت اليونان ضد أي عدوان خارجي. وفي 1967م حدث انقلاب عسكري باليونان نفي على إثره الملك، وفي 1974م جرى استفتاء

شعبي عبر من خلاله الشعب عن تخليه نهائيا عن نظام الملكية واعتماد نظام برلماني جمهوري.

وفي 1981م بدأت رحلة اليونان مع الاتحاد الأوروبي، وفي2001م تم انضمامها لمنطقة اليورو وتخليها عن عملتها القديمة (الدراخما)[1] ، وهنا بدأ يسودها نمو اقتصادي شجع على ضخ الاستثمارات في مشروعات صناعية في البنية التحتية ، وفي استقبال المزيد من الأموال من الاتحاد الأوروبي وازدهار السياحة، وصناعة السفن، وقطاع الخدمات، مما دفع بمستوى المعيشة في البلاد إلى أرقام لم تصلها من قبل[2].

إلاّ أنه وبداية من 2008م تعرضت اليونان لأزمة مالية خانقة عرفت بأزمة "الديون السيادية" وهي الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة، وتتخذ أغلب هذه الديون شكل "سندات"[3] وعندما تقوم الحكومة بإصدار سنداتها فهي تسلك طريقين، إمّا طرح سندات بعملتها المحلية وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين، وفي هذه الحالة يسمى الدين دينا حكوميا، أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة

1- نصرت، نشانتشار: اليونان: خلافات مع الجوار وأزمة للاتحاد الأوروبي، تر: كريم الماجدي، مركز الجزيرة للدراسات: 2015، ص- ص: 2-3.

2- أزمة اليونان ودائنيها.. إلى أين، على الموقع الالكتروني: .http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/7/9

3- السندات: يمثل السند جزء من القرض، والسند عادة ورقة تعلن عن أنّ مالك السند دائن للجهة المصدرة للسند، ويقوم المستثمر(الذي يشتري السندات) بإقراض مقدار معين من المال إلى إحدى البلدان وفي مقابل ذلك تقدم تلك البلد وعدا بسداد هذا المبلغ في تاريخ معين، بالإضافة إلى مدفوعات فائدة ثابتة سنويا مقابل استثمار أمواله في شكل سندات. ينظر إلى: محمود محمد، الداغر: الأسواق المالية : مؤسسات- أوراق- بورصات، ط1، دار الشروق، عمان: 2005، ص: 103.

للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية، والتي غالبا ما تكون بعملة دولية [1]. وأطلق عليها هذه التسمية كونها ترتبط بعجز بعض دول منطقة اليورو على تسديد ديونها تجاه دائنيها.

ويمكننا القول بأنّ الشرارة الأولى لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو ظهرت باليونان وذلك لعدم قدرتها على تسديد ديونها تجاه دائنيها من بنوك ومؤسسات مالية وصناديق استثمار، وترجع هذه الأزمة لعدة أسباب وجذور تاريخية، وخوفا من انتشار هذه الأزمة إلى بقية دول المنطقة سارعت دول الاتحاد بقيادة فرنسا وألمانيا إلى محاولة إيجاد حلول للحد من انتشارها.

المبحث الأول: الأزمة اليونانية

عندما تبنت اليونان اليورو في 2001م كان اعتبار ذلك بمثابة طبق نزل عنها من السماء، فبعد أن كانت ذات عملة متعثرة حصلت على فرصة ترفع بها للأعلى من خلال الارتباط بشركاء اقتصاديين منضبطين، وكانت هديتها العظمى التي حصلت عنها هي الاستدانة بسعر أقل فائدة وهذا ما انعكس عنها لاحقا، فبعد أن كانت اليونان فيما سبق تعرف بفلاسفتها الكبار أمثال سقراط وأرسطو وأفلاطون أصبحت الآن تعرف بأزمة مالية حادة، تهدد كيان الاتحاد الأوروبي[2].

المطلب الأول: بداية الأزمة اليونانية

تعد اليونان هي أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو وذلك عندما تأهل الحزب الاشتراكي للحكم ونهاية حكم اليمين 2009م، فعند ذلك فجر وزير

1- وليد، أبو سليمان: ما هي الديون السيادية؟، على الموقع الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk/supplements/2015/1/4/.

2- فينسينت رينهارت، كارمين راينهارت: من خرافات الأزمة المالية في اليونان، تر: علي الحارس، مركز أمريكان انتربرايز: 2010، ص: 4.

المالية الجديد "جورج باباكستنتينو" قنبلة من العيار الثقيل لأعضاء الاتحاد الأوروبي[1]، وهي أنّ الأرقام المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والمقدمة إلى منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي هي أرقام غير صحيحة ومبالغ فيها[2]، بحيث كان عجز الميزانية من المتوقع أن يصل إلى 3.7% لكن جاءت القيمة أكبر من ذلك بكثير ووصلت لنسبة 12.5% وبعدها في نفس العام أخذ عجز الميزانية بالزيادة ووصل 15.5%،[3] وكان متوقع مثل حدوث هذه المشكلة لذلك اشترط على كل من يتخذ اليورو كعملة رسمية يجب أن يوقع على التعهد بعدم السماح لعجز الميزانية المحلية أن يتجاوز3% من إجمالي الناتج المحلي أو أن يصل الدين أكثر من 60% من إجمالي الناتج المحلي[4]، وخلال عام 2010م وصلت ديون اليونان إلى 355.617 مليار يوروا ولم تعد الدولة قادرة على سداد ديونها، وهذا ما وضعها على حافة الإفلاس وهنا لم يعد أمامها سوى الاستعانة بقروض مالية لتجاوز هذه الكارثة[5].

المطلب الثاني: أهم جذور وأسباب الأزمة اليونانية

إن ما حدث من انهيار كامل وشامل في الاقتصاد اليوناني لم يقع بصورة مفاجئة وإنّما كان يعود إلى جذور قديمة وإلى أسباب ومقدمات تعددت بين الأسباب الداخلية والخارجية:

أولا: جذور الأزمة اليونانية

1- خالد، أحميمة: أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة: 2012-2013، ص: 36.

2- نسيمة، أوكيل وآخرون: الأزمة المالية في منطقة الأورو: أسباب نشوبها وانتشارها والدور الذي لعبته الأسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني فيها، مجلة بحوث اقتصادية، ع 61-62، 2013، ص: 13.

3- مي، السيد: الأزمة الاقتصادية اليونانية..كيف تورطت اليونان بها وهل من سبيل يخرجها من الأزمة، على الموقع الالكتروني: http://www.arageek.com/2015/07/11/greek-economic-crisis.html.

4- إيروين ستيلزر: الأزمة المالية في اليونان ...مأساة أم مهزلة؟ ، مجلة ويكلي ستاندارد، 2010، ص: 1.

5- السيد: المرجع السابق.

1- إنّ الأزمة الاقتصادية اليونانية ليست وليدة اليوم أو البارحة، فيمكننا إرجاعها إلى عقد من الزمن، فهي مثلا تعود للقرن الرابع حين قامت 13 مدينة يونانية بالاقتراض من إحدى المعابد المسمى"ديلوس" وبعدها لم يفي معظم المقترضين بوعودهم، هذا ما أدىّ لخسارة المعبد 80% من مستحقات [1].

كما عاشت اليونان تحت الحكم العثماني مدة تقارب أربعة قرون من القرن الخامس عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر، وحينما ضعفت الدولة العثمانية راحت اليونان تحرر أراضيها من النفوذ العثماني تدريجيا حتّى وصلت إلى الشكل الذي نراها عليه اليوم، وفي ذلك الوقت وبسبب ضعف اقتصادها اضطرت إلى السعي للحصول على قروض من الدول الأوروبية، وبالفعل حصلت على أول قرض من بريطانيا بعد استقلالها عام 1823، ثم تلتها قروض أخرى عبر مراحل متعددة.

وبعدها أعلنت اليونان عجزها عن الإيفاء بالتزامات الديون، وأعلنت إفلاسها أربع مرات في السنوات: 1827م- 1843م- 1893م- 1932م [2].

2- عند الحرب العالمية الثانية اجتاحت القوات الايطالية اليونان مباشرة، وهو الأمر الذي أدى إلى هروب الحكومة اليونانية للقاهرة في1941م، وإنّ هذا الفراغ في السلطة الذي فرضه الاحتلال جعل مجموعة من الأحزاب اليونانية واليوغسلافية الشيوعية تشكل حركة المقاومة اليونانية ضد الألمان والايطاليين[3]، وكان أشهرها حركة E.A.M أي جبهة التحرير الوطني التي يوجهها الشيوعيون وكانت حركات المقاومة هذه معارضة لحكومة تسوديروس اللاجئة في القاهرة [4]، وعند انهيار إيطاليا عام 1943م كان

1- السيد: المرجع السابق.

2- عبد اللطيف، درويش: الأزمة المالية اليونانية..جذورها وتداعياتها ، مركز الجزيرة للدراسات: 2012، ص: 2.

3- علي، صبح: العلاقات الدولية1، الصراع الدولي في قرن 1945-1995، ط2، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت: 2006، ص: 65.

4- دروزيل: المرجع السابق، ص: 165.

الشيوعيون يسيطرون على المناطق الجبلية في اليونان، وبدأت جبهة التحرير بمحاولة إسقاط الحكومة بمصر، وهنا طلبت بريطانيا من الملك قسطنطين العودة لأثينا لكن الحكومة اليونانية طالبت بإجراء انتخابات مسبقة في اليونان [1]، وفي 1944م فرض الأنغلوسكسون على قوى المقاومة في الأدغال قرارا الحكومة اليونانية التي قبلت بأن يعهد بالقيادة العسكرية العليا إلى الجنرال البريطاني "سكوبي"، وتعهد الشيوعيين بعدم الاستيلاء على السلطة، وبمجرد دخول القوات الانجليزية أثينا نظّمت جبهة التحرير ثورة، واضطر الانجليز إلى قمعها بشكل دموي[2].

وفي 1946 أجريت انتخابات عامة في اليونان تحت المراقبة الأمريكية الفرنسية الانجليزية أدت إلى فوز الملكيين وكان التأييد فيها بنسبة75%، وهنا عاد الملك قسطنطين وعادت الاضطرابات لليونان وأخذت طابع الحرب الأهلية[3].

ويعتبر يوم 17 جانفي 1946 يوم انفجار الحرب الأهلية اليونانية وبالرغم من كل المحاولات التي بذلت من أجل إصلاح الوضع إلا أنّ اليساريين ناوءوا الملك وأقاموا حكومة منافسة لحكومته[4].

وفي هذه الأثناء كانت انجلترا تمد الحكومة اليونانية بالمال والسلاح لمساعدتها في حربها ضد الشيوعيين، لكن في 1947م قررت الحكومة البريطانية أنه لم يعد في استطاعتها تقديم مساعدات بسبب سوء حالتها الاقتصادية، وهنا بادرت بإخبار الولايات المتحدة فرأت الولايات الخطر الكبير الذي قد ينجم عن قطع المعونة البريطانية عن اليونان، المتمثل

1- صبح: المرجع السابق، ص: 66.

2- دروزيل: المرجع السابق، ص: 166.

3- صبح: المرجع السابق، ص: 66.

4- محمد ، بوذينة: أحداث العالم في القرن العشرين 1940-1949، لابراس للطباعة والصحافة والنشر، تونس: 2001، ص: 248.

في نجاح الشيوعيون في قلب نظام الحكم في اليونان[1]، لهذا بادر الرئيس الأمريكي ترومان بإلقاء خطاب في 12 مارس1947 م يعلن فيه أن الولايات تلتزم بالدفاع عن الشعوب في أي مكان في العالم، وطالب باعتماد 400 مليون دولار لتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لليونان وتركيا وقد أطلق على هذا الإعلان مبدأ ترومان، وفي 5 جوان 1947م أعلن مشروع مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية برنامجا لمساعدة دول أوروبا اقتصاديا ومسّ عدة دول والتي من ضمنها اليونان[2]، وفي 1949م انتهت الحرب الأهلية اليونانية وتم إحصاء 50000 قتيل و11000 قرية مدمرة، وضعف اقتصادي كبير.....[3]

ومن هنا يمكننا القول بأنّ الاقتصاد اليوناني دمّر بالكامل تقريبا خلال الحرب العالمية الثانية 1939م-1945م ، والحرب الأهلية اليونانية 1946م-1949م خاصة قطاع السياحة الذي يعتبر روح الاقتصاد اليوناني، لكنه تطوّر نوعا ما منذ بداية الخمسينات بسبب برامج الحكومة والمساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة من خلال مساعدة ترومان ومنح خطة مارشال إضافة للقروض الممنوحة، إلاّ أنّه بقي ضعيف مقارنة بدول أوروبا.

ثانيا: أسباب الأزمة اليونانية

منذ انضمام اليونان إلى الاتحاد الأوروبي عام 1981م، ثمّ انضمامها إلى منطقة اليورو في 1 جانفي 2001م، توقع العديد من الناس أن تكون اليونان وغيرها من الدول التي

1- عبد الحميد، البطريق: التيارات السياسية المعاصرة 1851-1970، دار الفكر العربي، القاهرة: 1999، ص-ص: 485-486.

2- محمد السيد، سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين 19و20، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة: 2002، ص- ص: 566-567.

3- بيار، ميكال: تاريخ العالم المعاصر 1945-1991، تر: يوسف ضومط ، ط1، دار الجيل، بيروت: 1993، ص: 100.

انضمت للاتحاد ومن ثم لمنطقة اليورو بعيدة عن الأخطار الاقتصادية، إلا أنه ورغم ذلك هناك العديد من الأسباب الداخلية والخارجية التي عصفت بالاقتصاد اليوناني.

1- الأسباب الداخلية

إنّ الاقتصاد اليوناني حقق انتعاشا ونشاطا خلال الفترة 2001م-2007م، حيث نما بنسبة 4% والشيء الذي ساهم في هذا النمو هو منح القروض والتسهيلات من قبل البنوك[1] وكان ذلك من أجل تمويل المشاريع التنموية، وهذا ما أدى لزيادة الطلب المحلي بمقدار 4.2، وزاد الإنفاق بنسبة 87%، وزاد الفساد الحكومي حتى انتشر في كافة أرجاء الدولة ووصل للقطاع الخاص، وأصبح الفساد والرشوة طابعا لا تخلو منه أي تعاملات في اليونان [2].

2- الأسباب الخارجية

الدخول في منطقة اليورو: إن الحكومة اليونانية قامت بإصدار بيانات اقتصادية غير حقيقية تتماشى مع اتفاقية ماستريخت وكان ذلك في نسب الدين العام، وعجز "ميزان المدفوعات" [3] إلى مجمل الناتج المحلي ليتسنى لها دخول عضوية العملة الأوروبية[4].

الأزمة المالية العالمية 2008م: إنّ الأزمة المالية العالمية التي حدثت بعد انهيار بنك ليمان براذرز في سبتمبر2008م أو بعد انهيار سوق الرهن العقاري الأمريكية[5]،

1- محمد، حبش: الأزمة المالية اليونانية...إلى أين، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج 19، ع3-4، عمان: 2011، ص: 12.

2- السيد: المرجع السابق.

3- ميزان المدفوعات: ورقة إحصائية تسجل فيها كل المعاملات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين من مختلف البلدان الأجنبية خلال فترة زمنية محددة، ينظر إلى:

Josette Peyrard :Gestion financière internationale, 5ème édition, Vuibert, Paris: 1999, p :40.

4- نور الدين، بوالكور: أزمة الدين السيادي في اليونان، الأسباب والحلول، مجلة الباحث، ع 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة: 2013، ص: 61.

5- رضا، مقدم: التاريخ يشير إلى التكامل كحل لتجاوز الأزمات الطاحنة، مجلة التمويل والتنمية، الطريق إلى التكامل في أوروبا، صندوق النقد الدولي، ع 51، 2014، ص: 11.

كانت جد ثقيلة على العالم وتكاد تغير كل شيء[1]، بحيث أربكت الاتحاد الأوروبي كما تعتبر أوّل اختبار كبير له[2]، وبالنسبة لليونان فقد تأثرت بهذه الأزمة فبعد الأزمة توقفت القروض في كل مكان ولم يعد بوسع الحكومة اليونانية أن تستمر في عملها فلم يعد بإمكانها الاقتراض لتدفع رواتب الأعمال الجديدة، أو تدفع ديونها القديمة وعلى هذا دخلت في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري[3].

3- المبالغة في الدين العام: إنّ الإحصائيات تأكد بأنّ الدين العام للدولة اليونانية ارتفع إلى 70 مليار يوروا، وإنّ هذا كان خلال فترة حكم رئيس الوزراء "كوستاس كرامنليس" التي استمرت خمسة أعوام، من العام 2004م إلى 2009م [4].

وخلال هذه الفترة قامت الحكومة اليونانية برفع قيمة الإنفاق العام، فعلى سبيل المثال تم صرف مبالغ كبيرة لتوظيف عدد كبير من منتسبي الأحزاب في مؤسسات الدولة الإدارية، ومكافئة الموظفين في القطاع العام، بالإضافة إلى إصدار قرار جديد يتمثل في منح حوافز مالية متعددة للموظفين المواظبين على الحضور إلى أماكن عملهم أو حسن انجازهم لمهامهم... ، وكان كل هذا يتم عن طريق الاقتراض[5].

المبحث الثاني: حلول الأزمة اليونانية وتداعياتها.

المطلب الأول: الحلول المقترحة لمعالجة الأزمة اليونانية

إنّ الوسط اليوناني السياسي والاقتصادي انشغل في الآونة الأخيرة في العمل من أجل إيجاد المخرج المناسب للإفلات من الأزمة، أما الأوساط الاقتصادية السياسية الأوروبية

1- نيتال فرغسن: صعود المال: التاريخ المالي للعالم، تر: محمود عثمان حداد، مركز الجزيرة للدراسات: 2013، ص: 7.

2- ماريك بيلكا: أوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مج 46، ع 2، 2009، ص: 8.

3- حبش: المرجع السابق، ص: 13.

4- السيد: المرجع السابق.

5- نشانتشار: المرجع السابق ، ص: 4.

فتنشغل في العمل من أجل محاصرة الأزمة اليونانية وعدم السماح بانتقال عدواها إلى البلدان الأخرى، وهنا ما كان على الاتحاد الأوروبي سوى إيجاد بعض الحلول لهذه الأزمة.

أولا: انسحاب اليونان من اليورو

رغم هذا الاقتراح إلاّ أنهم رأوا بأنّ خروج اليونان من منطقة اليورو سيدفع بلدان أخرى مثقلة بالديون للخروج وهذا ما سيهدم اتحاد دام أكثر من 12 سنة، كما تعتبر ألمانيا أكبر المتضررين حيث ستفقد خزينتها 13.3 مليار يوروا أقرضتها لأثينا، بالإضافة إلى خسارة البنك المركزي الأوروبي لما اشتراه من سندات يونانية هذا من جهة [1]، أما من جهة ثانية فإنّ اليونان ستعود لعملتها القديمة (الدراخما) والتي تصبح قيمتها منعدمة بالنسبة لليورو ، وهنا الحكومة اليونانية تعجز عن القدرة في سداد ديونها، وتفلس لعدم قدرتها على الاستدانة من الحكومات الأوروبية الأخرى، بالإضافة لإفلاس الشركات والبنوك، إلا أنه وبالمقابل سيعود استخدام (الدراخما) بفائدة على المواطن العادي نتيجة لرخص المنتجات الوطنية في البلاد[2].

ثانيا: الإصلاح الهيكلي

ومعنى ذلك تحسين القدرة التنافسية للصناعة اليونانية عن طريق زيادة الإنتاج، وبالإضافة إلى ذلك زيادة الصادرات اليونانية من خلال الاستثمار في المناطق[3].

ثالثا: إتباع سياسة التقشف والمساعدات المالية

1- خالد، شمت: مناقشة مغادرة أثينا لم تعد محظورة أوروبيا، على الموقع الالكتروني: .http/www.aljazeera.net/ereports/pages/849071ec-4bd9-4af9-au7e-c9a2b9f0851d

2- موسى، مهدي: سيناريوهات خروج اليونان من اليورو، على الموقع الالكتروني: .https://www.alaraby.co.uk/economy/2015/4/10

3- أحميمة: المرجع السابق، ص: 56.

وهذا ما اتخذ كحل أول بحيث اتخذت الحكومة اليونانية حزمة إجراءات تقشفية وقامت بخفض الأجور والرواتب من1 %إلى5% وتجميد رواتب الموظفين، وفي مارس 2010م قامت بفرض الضرائب على السيارات المستوردة والمحروقات وخفض رواتب القطاع العام[1] وبارتفاع ديون اليونان وعدم قدرة الدولة على سدادها أصبحت اليونان على حافة الإفلاس فكان لا بد من الاستعانة بقروض مالية لتجاوز هذا الأمر، وفي 23 جوان 2010م قدمت اليونان طلبا رسميا إلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتفعيل خطة الإنقاذ المالي التي كان متفق عليها قبل10 أيام مع المفوضية الأوروبية، وهي تتضمن قروض مالية بقيمة 45 مليار يوروا، من أجل النفقات المالية خلال السنة والحاجة لها في تسديد 16 مليار يوروا من ديونها، فوافق الاتحاد وصندوق النقد الدولي على منح اليونان 110 مليارات يوروا على مدى ثلاث سنوات، وتبلغ الفائدة على هذه القروض نحو 5.2% وفترة السداد ثلاث سنوات، إلاّ أنّ الفائدة خفضت في قمة بروكسل مارس 2011م إلى 4.2% وزيدت فترة السداد لسبع سنوات ونصف، إلا أن الاتحاد اشترط مقابل الحصول على القروض القيام بإجراءات تقشفية [2]، وذلك بأن تقوم اليونان ب:

إعفاء 150.000 شخص من موظفي القطاع العام من مناصبهم، ورفع سن التقاعد مع رفع الضريبة على الدخل وعلى السلع، وخفض الإنفاق على التسلح....[3]، ومع تدابير التقشف القاسية التي فرضت على اليونان والتي لا تحمي مصالح المواطنين عبر عنها الشعب اليوناني في مسيرات واحتجاجات متواصلة في الشوارع اليونانية [4].

1- بلورغي: المرجع السابق، ص: 153.

2- محمد نجيب، السعد: خطط الإنقاذ الأوروبية هل كانت كافية ليسترد الاقتصاد اليوناني عافيته؟، جريدة الوطن، عمان: 2016، على الموقع الالكتروني: alwatan.com/détails/41876.

3- درويش: المرجع السابق، ص: 5.

4- محمد ،عادل: أوروبا في خضم الأزمة، 2012، ص: 28.

وبعد أن كانت خطة التقشف هذه عقوبة أكثر منها خروج من الأزمة وأدت لتعميق الأزمة أكثر، ففي مارس 2012م بدأ برنامج حزمة الإنقاذ الثانية خصصت لها 130 مليار يوروا وظلت الشروط كما هي، وتهدف خطة الإنقاذ هذه لإعادة هيكلة ديون اليونان التي تناهز 350 مليار يوروا [1].

ومنذ تطبيق حزمة الإنقاذ الثانية حدثت ثلاث أشياء: تحقيق اليونان تقدم في تقليل العجز، والضغط الذي تعرض له الاقتصاد اليوناني جعله يفشل في تحقيق النمو بالقدر المتوقع، والثالث والأهم فوز حزب " سيريزا " المعارض لإجراءات التقشف في الانتخابات.

وفي 2013م كانت اليونان لا تزال ملتزمة بخطة التقشف الأوروبية، إلاّ أنّ نسبة البطالة فيها فاقت 60% للمرة الأولى مع انخفاض في الأجور تخطى 25%، وهنا وعندما مل الشعب اليوناني سياسة التقشف التي يفرضها عليه الدائنون عاد للتاريخ وبحث في دفاترهم، ثم وفي أفريل 2013م صدرت صحيفة تحمل شعار"ألمانيا مديونة لليونان" فعند الحرب العالمية الثانية واحتلال النازية لليونان لم يحصلوا على أي تعويض، وإنّ تلك التعويضات تقدر ب: 162 مليار يوروا دون احتساب الفوائد على مدى 60 عام، وهذا ما رفضته ألمانيا معتبرة أنّها قضية حلت منذ زمن[2]، وبالرغم من القروض التي منحت واعتماد سياسة التقشف إلا أن الدولة لم تعد قادرة على الوفاء بديونها، أو توفير المعيشة للشعب اليوناني.

وفي عام 2015م دعت الحكومة اليونانية بقيادة رئيس الوزراء "أليكسيس تسيبراس" الشعب للاستفتاء بالقبول أو الرفض لحزمة مساعدات مالية جديدة مقدمة من الاتحاد الأوروبي، فكانت النتيجة "لا" بنسبة 61.24% ومعنى هذا الرفض أن الدولة لا تريد الوقوع في ديون أخرى، وهنا كانت الاحتفالات والفرحة هي رد اليونانيين، أمّا ردود الفعل

1- بوالكور: المرجع السابق، ص: 61.

2- على الموقع الالكتروني: www.sa.sapost.COM.

الدولية في منطقة اليورو فقد اعتبرت هذا يعد خرقا للمفاوضات والشروط التي بين الاتحاد واليونان، وبعد الرفض قامت الحكومة اليونانية بتقديم مقترحات لحل الأزمة والتي منها: إلغاء 30% من ديون اليونان البالغة 323 مليار يوروا ومنحها إعفاء لمدة 20 عام، إلاّ أن ألمانيا أكبر الدائنين لليونان رفضت هذا[1].

وبعد مدة قرر قادة اليورو إطلاق حزمة إنقاذ ثالثة وتوصلوا إلى اتفاق مع "تسيبراس" الذي تراجع عن وعوده الانتخابية(إنهاء سياسة التقشف، وشطب الديون، والتخلص من الدائنين....) وصادق على إجراءات التقشف الجديدة للحصول على خطة الإنقاذ الثالثة، واعتبر رئيس الوزراء أنّ هذه الاتفاقية مع دول مجموعة اليورو هي أفضل ما أمكن لأثينا، وصرح بأنه بعد المفاوضات العسيرة التي استمرت أكثر من 17 ساعة توصلنا إلى حزمة مساعدات بقيمة 86 مليار يوروا على مدى ثلاث سنوات، كما صرح بأننا كنا على خيارين إما الإفلاس الذي يعني الخروج من منطقة اليورو أو القبول بالمساعدة وشروطها والتي منها: (زيادة الضرائب، ترشيد الرواتب القاعدية، تحرير سوق العمل) وإنّ "تسيبراس" الآن يسعى لإقرار هذه الإصلاحات[2].

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة اليونانية

تركت الأزمة الاقتصادية اليونانية تداعيات كثيرة على اليونان ومنطقة اليورو وهي:

أولا: على الدولة اليونانية

غيرت الأزمة اليونانية أشياء كثيرة داخل البلاد والتي منها:

1- السيد: المرجع السابق.

2- برلمان اليونان يوافق على إجراءات التقشف، على الموقع الالكتروني : http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/16.

- ظهور حزب "الفجر الذهبي" النازي لأول مرة في البرلمان اليوناني، القائم على الظلم والعنصرية، والذي يطالب بطرد الأجانب من اليونان والاعتداء عليهم وتحديدا ذوي البشرة السوداء.
- ارتفاع نسبة البطالة لأرقام لم تصل لها منذ عام 1960م.
- أصبح الحاكم الفعلي في اليونان الترويكا(المفوضية الأوروبية، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الأوروبي) فأي قانون أو أمر إداري صادر عن الحكومة تتم دراسته من قبل الترويكا أولا ثم يصدر.
- انهيار حزب الباسوك الاشتراكي وظهور حزب التجمع اليساري "سيريزا".
- هجرة الشباب اليوناني إلى البلدان الغنية، ومغادرة عدد كبير من الأجانب المقيمين باليونان إلى أوطانهم[1].

ثانيا: على منطقة اليورو والعالم ككل:

إنّ أكثر من تأثر بهذه الأزمة هم دول الإتحاد الأوروبي ويعود ذلك لديون اليونان التي فاقت 210 مليار يوروا لدى البنوك، والتي من أهمها البنوك الفرنسية والألمانية، التي سيصيبها ضرر وخيم في حال انسحبت اليونان من اليورو أو أعلنت إفلاسها، وإن الدول التي قامت بإلغاء 50% من الديون اليونانية أي حوالي 100 مليار يوروا فهذه تعتبر بمثابة خسارة كبرى لهذه الدول.

وإن الإشكال الحقيقي يكمن في حال توسيع نطاق الأزمة إلى بلدان منطقة اليورو (البرتغال، اسبانيا، ايطاليا، ايرلندا..) [2]، كما جعلت فرنسا وألمانيا تعملان على حل

1- عارف، العبيد: أزمة اليونان: التداعيات الراهنة وتحولات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات: 2013، ص: 5.

2- أزمة اليونان من مشكلة داخلية إلى أزمة تهدد الاقتصاد الداخلي، على الموقع الالكتروني: .rs.ksu.edu.sa/79939.html

مشاكل اليورو وهنا بدأت تظهر بينهما خلافات، فكل منهما يعتبر نفسه قائدا للاتحاد الأوروبي [1].

وفي الواقع أنّ أزمة الديون اليونانية لم تقف عند حدود منطقة اليورو بل امتدت تأثيراتها إلى الاقتصاد العالمي ككل، فمثلا أثرت على الاقتصاد الأمريكي وذلك استنادا للروابط الاقتصادية بين البلدين[2]، كما منحت لأمريكا الفرصة حتى تستغلها من ناحية، لتبعد الأنظار عن وضعها المالي المتأزم كونها هي أصل الأزمة، ومن ناحية ثانية لتعمل على إسقاط اليورو حتى لا ينافسها أحد سواء في الاقتصاد أو في السياسة، وهي تقوم بالعمل على مساعدة الاتحاد حتى تبقيه تابع لها وخاضع لأوامرها[3].

وهنا نقول أن الأزمة المالية التي بدأت بانهيار سوق العقار في الولايات المتحدة الأمريكية ضربت الاقتصاد اليوناني القائم على الاقتراض منذ أمد بعيد وذلك لعدة أسباب منها: الموارد الداخلية للدولة، واعتماد اقتصادها على الاقتراض منذ استقلالها عن الإمبراطورية العثمانية 1823، والفساد الإداري والمالي، مع عجز الدولة في جباية ضرائب المواطنين عكس المواطن الألماني.

1- أسامة، يحي هاشم: أثر الأزمات الاقتصادية على مصير الاتحاد الأوروبي، على الموقع الالكتروني: http://www.feqhweb.com/vb/t11987.html.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، 2012، ص: 3.

3- هاشم: المرجع السابق.

خاتمة

خاتمة:

بعد عرضنا لموضوع الاتحاد الأوروبي وقضية اليونان يمكن استخلاص جملة من النتائج على النحو التالي:

أولا: أن الوحدة الأوروبية لم تبن بين يوم وليلة، أو وفقا لخطة واحدة، بل ترجع لعصور قديمة حيث كانت مجرد أفكار وأحلام تراود الكثير من الفلاسفة والمفكرين ورجال القانون، إلى أن وصلت إلى انجاز حقيقي على أرض الواقع مرورا بمراحل عدة.

ثانيا: أن الاتحاد الأوروبي يعمل بمؤسسات خاصة به، بحيث يتكون البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي من خمس مؤسسات رئيسية، وفقا لمعاهدة الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى كانت موجودة قبل توقيع معاهدة الاتحاد الأوروبي.

ثالثا: أن الأزمة اليونانية تبلورت بعد تأهل الحزب الاشتراكي للحكم ونهاية حكم اليمين 2009م، وذلك عندما صرح وزير المالية الجديد " جورج باباكستنتينيو" بأن المساهمات والإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية المقدمة من اليونان إلى منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي، هي أرقام غير صحيحة ومبالغ فيها، من ناحية الدين العام وعجز الميزانية.

رابعا: أنّ ما حدث من انهيار شامل وكامل في الاقتصاد اليوناني لم يقع بصورة مفاجئة، إنما تعرضت اليونان من قبل لعدة أزمات مالية سابقة، ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تعجز فيها عن سداد ديونها، وتكاد تكون أسباب عجزها آنذاك هي نفس الأسباب التي أدت لعجزها عن الإيفاء بمستحقات ديونها حاليا.

خامسا: أن هناك العديد من الأسباب الرئيسية لظهور الأزمة، بحيث تعتبر أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية السبب المباشر لاندلاعها.

سادسا: أن الأزمة اليونانية أثبتت لنا عن فقدان الخبرة السياسية لدى الساسة اليونان في معالجة مشاكل بلادهم، وهذا ما جعل الاتحاد الأوروبي يسعى جاهدا إلى اقتراح مجموعة من الحلول من أجل الخروج بالأزمة اليونانية من مأزقها، وهذه الحلول متمثلة في مجموعة من السيناريوهات أهمها:

خروج اليونان من منطقة اليورو، إلا أنه ووفقا لاتفاقية (ماستريخت) يصعب تنفيذ هذه الفكرة، كون أن التأثيرات ستكون كبيرة جدا سواء على اليونان أم منطقة اليورو، أما السيناريو الثاني متمثل في إعادة هيكلة الديون السيادية والتي سيكون لها آثار بالغة على مستقبل منطقة اليورو، فقد يحدث خلل في الأسواق واضطرابات، أما السيناريو الثالث والذي ينص على إتباع سياسات التقشف والمساعدات المالية من طرف(الترويكا) فهو الذي اعتبر كحل لأنّ تداعياته ستكون اقل ضررا من السيناريوهات السابقة.

سابعا: أن الأزمة اليونانية أنتجت مجموعة من التداعيات على البلاد اليونانية وما غيرته في وسط شعبها، وأقل دليل على ذلك ارتفاع مستويات البطالة إلى أرقام لم تسجل من قبل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان لها تأثير في منطقة اليورو بحيث أصبحت تهدد كيان الاتحاد الأوروبي ، كما أثرت على العالم ككل كون أنّ المنطقة تمثل سوقا عالمية ضخمة للواردات.

ثامنا: أن بقاء اليونان في الاتحاد الأوروبي هو الخيار الاستراتيجي لها، وهذا ما تريده الحكومة اليونانية ولا تستطيع التخلي عنه، وهناك رغبة شعبية تتجاوز 70% لبقاء اليونان في المنطقة، رغم الاعتراض على الإجراءات التقشفية القاسية، وفي حالة خروج اليونان من اليورو سيكون هذا بمثابة إعلان فشل للسياسة الأوروبية منذ انطلاق المشروع الأوروبي، هذا بالنسبة للتداعيات السياسية على الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة لليونان فستعود البلاد للعملة القديمة (الدراخما)، وستنخفض ديون الدولة بشكل كبير في البنوك المحلية، إلا أنّ المشكلة الأساسية تكمن في أنّ تلك القروض التي حصلت عنها من الدول الأوروبية سيتوجب عنها سدادها باليورو، وبسبب ضعف (الدراخما) يستحيل سدادها، وهنا يتم تصنيف اليونان كدولة عاجزة عن سداد ديونها.

والملاحظ أنّ أوروبا متواصلة في دعم اليونان بأموال المساعدة، والبلاد لا تزال عضوا في الاتحاد الأوروبي، وهكذا تستمر مأساة اليونانيين ويبقى التساؤل مطروح للأيام المقبلة هل اليونان نموذج للوحدة أم للتفكك؟

ملاحق

الملحق رقم (1): الصفحة الأولى من النص الذي أرسله مونيه إلى شومان من أجل "إعلان شومان" الصادر في 6 ماي 1950.

المصدر: جون، بيندر و سايمون، أشروود: الاتحاد الأوروبي، مقدمة قصيرة جدّاً، تر: خالد غريب علي، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة:2015، ص: 22.

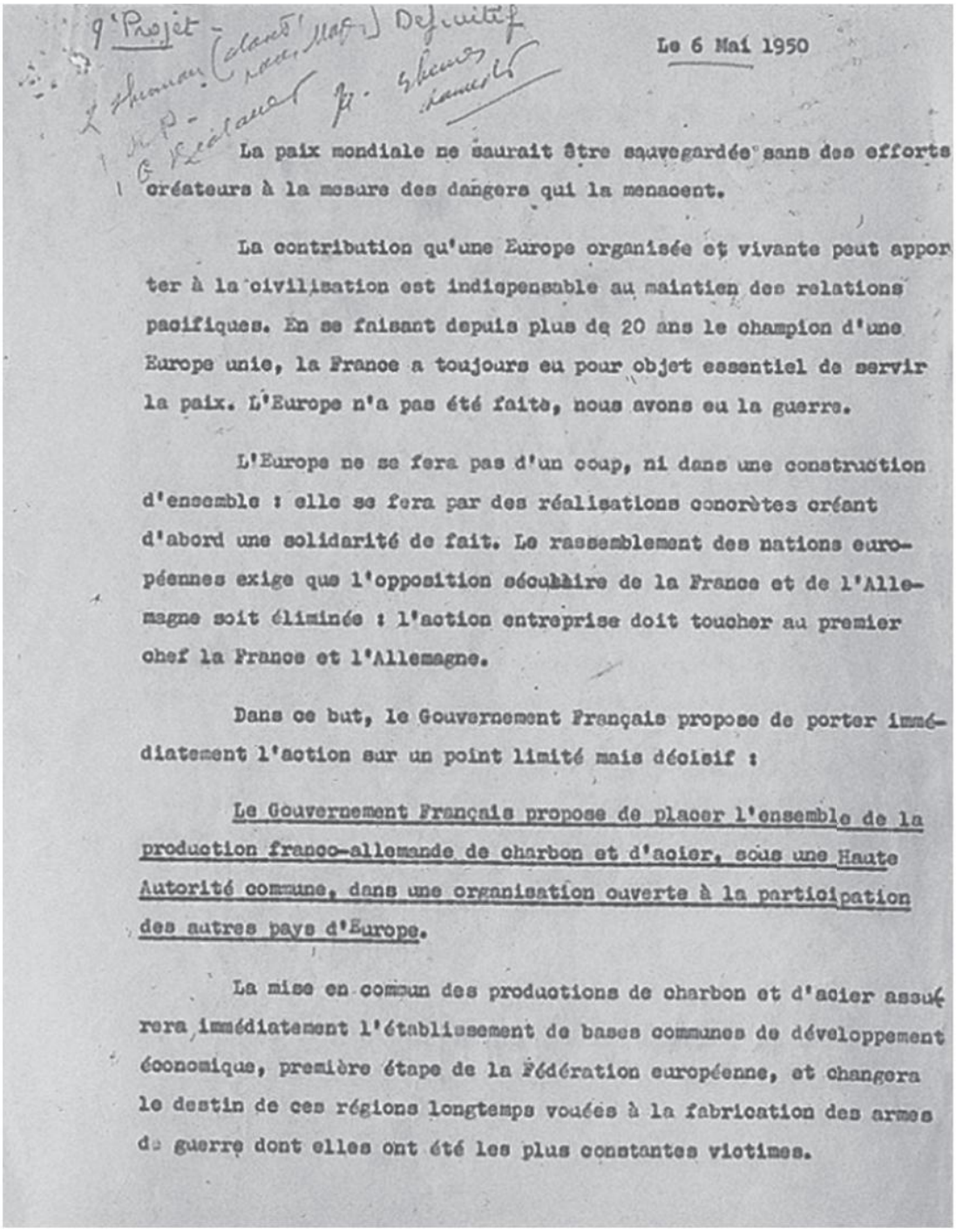

Le 6 Mai 1950

La paix mondiale ne saurait être sauvegardée sans des efforts créateurs à la mesure des dangers qui la menacent.

La contribution qu'une Europe organisée et vivante peut apporter à la civilisation est indispensable au maintien des relations pacifiques. En se faisant depuis plus de 20 ans le champion d'une Europe unie, la France a toujours eu pour objet essentiel de servir la paix. L'Europe n'a pas été faite, nous avons eu la guerre.

L'Europe ne se fera pas d'un coup, ni dans une construction d'ensemble : elle se fera par des réalisations concrètes créant d'abord une solidarité de fait. Le rassemblement des nations européennes exige que l'opposition séculaire de la France et de l'Allemagne soit éliminée : l'action entreprise doit toucher au premier chef la France et l'Allemagne.

Dans ce but, le Gouvernement Français propose de porter immédiatement l'action sur un point limité mais décisif :

Le Gouvernement Français propose de placer l'ensemble de la production franco-allemande de charbon et d'acier, sous une Haute Autorité commune, dans une organisation ouverte à la participation des autres pays d'Europe.

La mise en commun des productions de charbon et d'acier assurera immédiatement l'établissement de bases communes de développement économique, première étape de la Fédération européenne, et changera le destin de ces régions longtemps vouées à la fabrication des armes de guerre dont elles ont été les plus constantes victimes.

الملحق رقم (2): دول الاتحاد الأوروبي.

المصدر: راضية، ياسينة مزاني: مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو، أطروحة دكتوراء في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر-3-: 2010-2011م ، ص: 483.

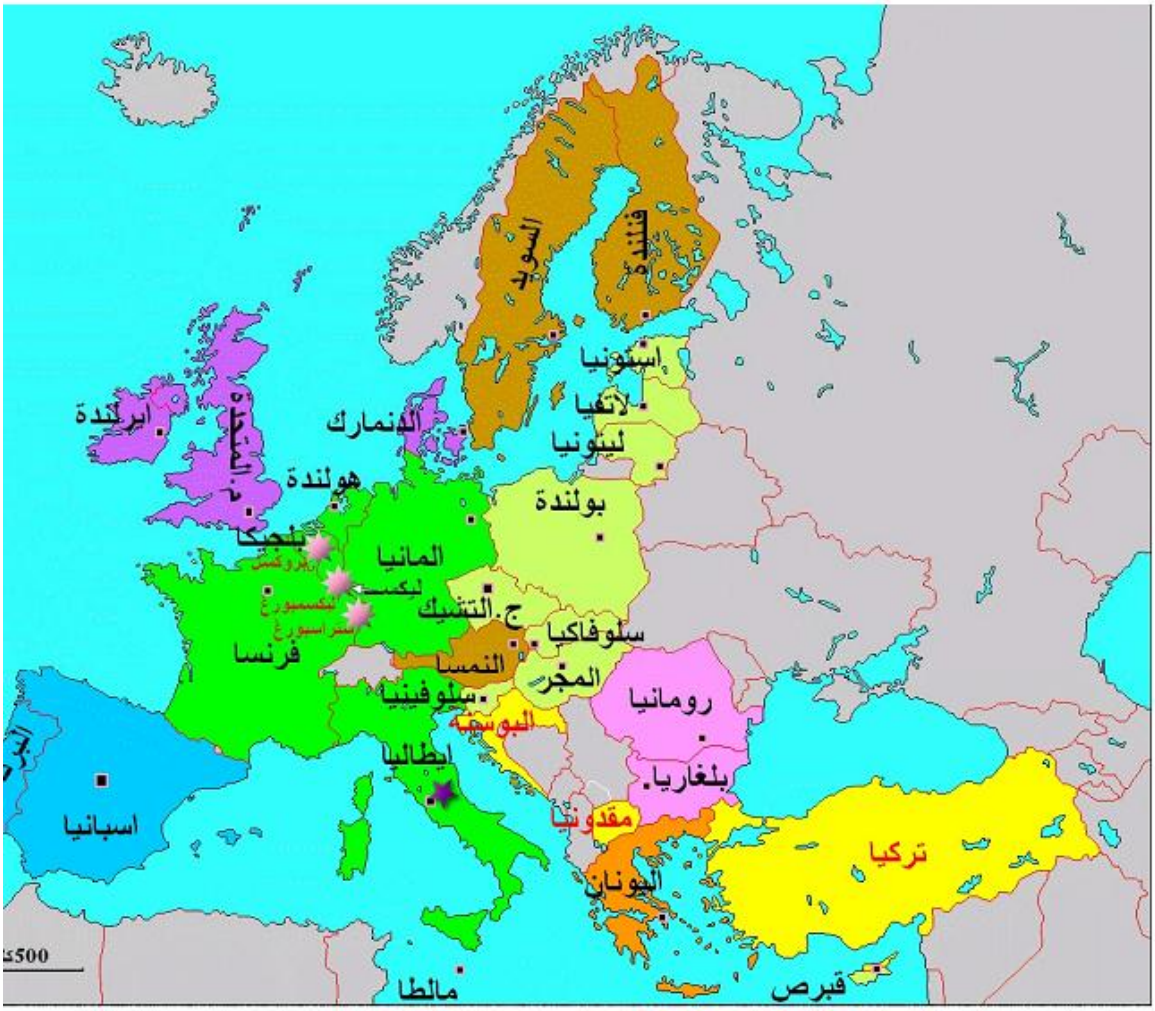

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

1. الكتب:

1- أبو شرار، على عبد الفتاح: **الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان: 2007م.

2- أبو عامود، محمد سعد: **العلاقات الدولية المعاصرة**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية: 2007م.

3- بخوش، مصطفى : **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة: 2006م.

4- البطريق، عبد الحميد: **التيارات السياسية المعاصرة 1851-1970**، دار الفكر العربي، القاهرة: 1999م.

5- البكري، كامل: **الاقتصاد الدولي، التجارة الدولية والتمويل**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية: 2003م.

6- بن حمو، سكينة: **مدخل لعلم الاقتصاد**، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر: 2009م.

7- بوذينة، محمد: **أحداث العالم في القرن العشرين 1940-1949**، لابراس للطباعة والصحافة والنشر، تونس: 2001م.

8- بيندر،جون و أشروود، سايمون: **الاتحاد الأوروبي، مقدمة قصيرة جدّاً**، تر: خالد غريب علي، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة: 2015م.

9- تقي الحسيني، عرفات: **التمويل الدولي**، ط2، دار مجدلاوي ، الأردن: 2003م.

10- الجاسور، ناظم عبد الواحد: **الوحدة الأوروبية والوحدة العربية**، ط1، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان: 2001م.

11- حسن أبو علية، عبد الفتاح: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض: 2007م.

12- حسن السيسي، صلاح الدين: **الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح** ، ط1 ،عالم الكتب ، القاهرة: 2003م.

13- حسن السيسي، صلاح الدين: **النظم والمنظمات الاقليمية والدولية: الواقع...مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة: 2007.

14- حسين الدليمي، محمد حمزة: **الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي 1989-2000، دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان: 2014.

15- الداغر، محمود محمد: **الأسواق المالية : مؤسسات- أوراق- بورصات**، ط1، دار الشروق، عمان: 2005م.

16- دونيو، جان فرنسوا: **السوق الأوروبية المشتركة**، تر: بهيج شعبان، منشورات عويدات، لبنان: 1973م.

17- سعودى، محمد عبد الغني: **الجغرافيا السياسية المعاصرة، دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة: 2010.

18- سليم، محمد السيد: **تطور السياسة الدولية في القرنين 19و20**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة: 2002م.

19- شاكر، فؤاد: **حصاد القرن العشرين، السياسة و الدبلوماسية**، ج2، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة: 2001م.

20- صبح، علي: **العلاقات الدولية1، الصراع الدولي في قرن 1945-1995**، ط2، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت: 2006م.

21- عبد الحميد، عبد المطلب: **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية: 2006م.

22- عجمية، محمد عبد العزيز: **قضايا اقتصادية معاصرة**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية: 2009م.

23- عمر، حسين: **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة: 1998م.

24- عمر، حسين: **الجات والخصخصة، الكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية، مشكلات اقتصادية معاصرة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة: (د-ت)م.

25- مراد، محمد : **أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة: الاقتصاد، الايدولوجيا، الأزمات**، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت: 2010م.

26- مرير الجميلي، صدام: **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: 2009م.

27- ميكال، بيار: **تاريخ العالم المعاصر 1945-1991**، تر: يوسف ضومط ، ط1، دار الجيل، بيروت: 1993م.

28- يونس، عماد: **وحدة النقد الأوروبية، تاريخ ومؤثرات على الاقتصاد العالمي وعلى العالم العربي**، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان: 2005م.

2. رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراء:

29- أحميداتو، عبد الودود: **تطبيق القانون الدولي الأوروبي في الأنظمة الداخلية لدول الاتحاد مع التركيز على حالة فرنسا**، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: 2002م.

30- ياسينة مزاني، راضية: **مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو**، أطروحة دكتوراء في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر-3-: 2010-2011م.

31- أحميمة، خالد: **أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة: 2012م-2013م.

32- بلجبل، عادل: **التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي، دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة: (د.ت).

33- بلورغي، نادية: **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة: 2013م-2014م.

34- جديد، لبنة: **السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة، تشابه المقدمات واختلاف النتائج**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة تشرين: 2004م.

35- عباس، عقيلة: **الاتحاد الأوروبي الرهانات، الواقع والآفاق 1950**-2007، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: 2008م-2009م.

36- عبد القادر عثمان، كمال محمد: **مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من عام1967-1987(دراسة تاريخية)**، رسالة ماجستير في التاريخ، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين: 2006م.

37- منصري، نجاح: **أثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية**، أطروحة دكتوراء في العلوم التجارية، جامعة بسكرة: 2014-2015م.

38- الوافي، آسيا: **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة: 2006م-2007م.

3. المجلات والدوريات والندوات:

39- الأصفهاني، نبية: **قمة نيس أو حصيلة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي**، مجلة السياسة الدولية، ع143، 2001م.

40- الاصفهاني، نبية: **معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق**، مجلة السياسة الدولية، ع111، جانفي 1993م.

41- أوكيل نسيمة، وآخرون: **الأزمة المالية في منطقة الأورو: أسباب نشوبها وانتشارها والدور الذي لعبته الأسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني فيها**، مجلة بحوث اقتصادية، ع 61-62، 2013م.

42- بوالكور، نور الدين: **أزمة الدين السيادي في اليونان، الأسباب والحلول**، مجلة الباحث، ع 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة: 2013م.

43- جدو، سامية: **التكامل الاقتصادي العربي ومعوّقاته-دراسة مقارنة بالاتحاد الأوروبي**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف.

44- حبش، محمد: **الأزمة المالية اليونانية...إلى أين**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج 19، ع3-4، عمان: 2011م.

45- ستيلزر، إيروين: **الأزمة المالية في اليونان ...مأساة أم مهزلة؟** ، مجلة ويكلي ستاندارد، 2010م.

46- سعيد نوفل، أحمد: **الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات**، مجلة العلوم الإنسانية، ع23، جامعة الجزائر: 2005م.

47- عادل، محمد: **أوروبا في خضم الأزمة**، 2012م.

48- كارلوس، أوغستو لوباز: **الجماعة الأوروبية في الطريق إلى التكامل**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مج24، ع3، 1987م.

49- مجدان، محمد : **تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة، سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، ع11.

50- مدوخ، ماجدة: **النظام النقدي الأوروبي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع3، 2008م.

51- مقدم، رضا: **التاريخ يشير إلى التكامل كحل لتجاوز** الأزمات الطاحنة، مجلة التمويل والتنمية، الطريق إلى التكامل في أوروبا، صندوق النقد الدولي، ع 51، 2014م.

52- بيلكا، ماريك: **أوروبا في شدة**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مج 46، ع 2، 2009م.

4. التقارير والدراسات:

53- درويش، عبد اللطيف: **الأزمة المالية اليونانية..جذورها وتداعياتها** ، مركز الجزيرة للدراسات: 2012م.

54- رينهارت، فينسينت و راينهارت، كارمين: **من خرافات الأزمة المالية في اليونان**، تر: علي الحارس، مركز أمريكان انتربرايز: 2010م.

55- عبد الواحد الجاسور، ناظم: **تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت:2007م.

56- العبيد، عارف: **أزمة اليونان: التداعيات الراهنة وتحولات المستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات: 2013م.

57- فرغسن، نيتال: **صعود المال: التاريخ المالي للعالم**، تر: محمود عثمان حداد، مركز الجزيرة للدراسات: 2013م.

58- نافعة، حسن: **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2004م.

59- نشانتشار، نصرت: **اليونان: خلافات مع الجوار وأزمة للاتحاد الأوروبي**، تر: كريم الماجدي، مركز الجزيرة للدراسات: 2015م.

60- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، التطورات الاقتصادية الدولية، 2012م.

ثانيا: باللغة الأجنبية.

61- Josette PEYRARD :**Gestion financière internationale**, 5ème édition, Vuibert, Paris: 1999.

62-Louis, Cartou: **Communauté Européennes**,Dallos,Paris:1979.

ثالثا: الموسوعات.

63- الخوند، مسعود: **الموسوعة التاريخية الجغرافية، ألمانيا-أوروبا**، ج3 ، دار رواد النهضة، لبنان: 1994م.

64- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: **موسوعة السياسة**، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت:(د.ت).

65- ج،ب،دروزيل: **التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم**، تح: نور الدين حاطوم، ط1، دار الفكر، دمشق: 1966م .

66- دريغوس، فرنسوا جورج وآخرون: **تاريخ أوروبا العام من 1789 حتّى أيامنا**، تر: حسين حيدر، ج3 ، ط1 ، منشورات عويدات، بيروت: 1995م.

رابعا: المواقع الالكترونية.

67- أبو سليمان، وليد: **ما هي الديون السيادية؟**، على الموقع الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk/supplements/2015/1/4/.

68- **أزمة اليونان من مشكلة داخلية إلى أزمة تهدد الاقتصاد الداخلي**، على الموقع الالكتروني: rs.ksu.edu.sa/79939.html.

69- **أزمة اليونان ودائنيها.. إلى أين**، على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/7/9.

70- السعد، محمد نجيب: **خطط الإنقاذ الأوروبية هل كانت كافية ليسترد الاقتصاد اليوناني عافيته؟**، جريدة الوطن، عمان: 2016، على الموقع الالكتروني: alwatan.com/détails/41876.

71-خالد، شمت: **مناقشة مغادرة أثينا لم تعد محظورة أوروبيا**، على الموقع الالكتروني: http/www.aljazeera.net/ereports/pages/849071ec-4bd9-4af9-au7e-c9a2b9f0851.

72- السيد، مي: **الأزمة الاقتصادية اليونانية..كيف تورطت اليونان بها وهل من سبيل يخرجها من الأزمة**، على الموقع الالكتروني: http://www.arageek.com/2015/07/11/greek-economic-crisis.html.

73- **كرواتيا تصبح الدولة 28 في الاتحاد الأوروبي** ، على الموقع الالكتروني: http://www.france24.com/ar/20130630.

74- المرزوقي، أنس: **مراحل بناء الاتحاد الأوروبي**، ع4333، 2014، على الموقع الالكتروني: http://www.google.com/webhp? Source=search-app.

75- مهدي، موسى: **سيناريوهات خروج اليونان من اليور**و، على الموقع الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk/economy/2015/4/10.

76- يحي هاشم، أسامة: **أثر الأزمات الاقتصادية على مصير الاتحاد الأوروبي**، على الموقع الالكتروني: http://www.feqhweb.com/vb/t11987.html.

تم بحمد الله

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
مقدمة:	أ- ح
الفصل الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره.	**7-31**
المبحث الأول: المسار التاريخي للاتحاد الأوروبي.	**8-27**
المطلب الأول: المراحل التاريخية التي مهدت لفكرة الوحدة الأوروبية.	**9-11**
المطلب الثاني: مراحل تكوين الاتحاد الأوروبي.	**11-28**
المبحث الثاني: المؤسسات المنظمة للاتحاد الأوروبي.	**27-31**
المطلب الأول: المؤسسات الرئيسية.	**27-30**
المطلب الثاني: المؤسسات الفرعية.	**30-31**
الفصل الثاني : دراسة القضية اليونانية في منطقة اليورو.	**33-47**
تمهيد	**33-35**
المبحث الأول: الأزمة اليونانية.	**35-41**
المطلب الأول: بداية الأزمة اليونانية.	**35-36**
المطلب الثاني: أهم جذور وأسباب الأزمة اليونانية.	**36-41**
المبحث الثاني: حلول الأزمة اليونانية وتداعياتها.	**41-47**
المطلب الأول: الحلول المقترحة لمعالجة الأزمة اليونانية	**41-45**
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة اليونانية	**45-47**
خاتمة	**48-50**
ملاحق	**51-53**
المصادر والمراجع	**54-62**
الفهرس	**63-64**